التعريف بكتب الحديث الستة

تأليف

الدكتور الشيخ

محمد بن محمد أبو شهبة

أستاذ الحديث بجامعتي الأزهر وأم القرى

رحمه الله تعالى



مكتبة العلم

١٠ ش الشيخ على الغاياتى - خلف مسرح الجمهورية - القاهرة

ت : ٣٩٠٩٨٣٩

التعريف بكتب الحديث الستة

تأليف

الدكتور الشيخ

محمد بن محمد أبو شهبة

أستاذ الحديث بجامعتي الأزهر وأم القرى

رحمه الله تعالى

مكتبة العلم

١٠ ش الشيخ علي الفاياتي - خلف مسرح الجمهورية - القاهرة

ت : ٣٩٠٩٨٣٩

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٥م



ت : ٣٩٠٩٨٣٩



مقدمة

الحمد لله القائل : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (١) والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد الذى أوتى القرآن ومثله معه ، وهى السنة : شارحة للقرآن ، ومبينة له .

« أما بعد » :

فقد قال المعصوم صلوات الله وسلامه عليه : « **نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها ، فرب مبلغ أوعى من سامع** » وفى رواية : « **فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه** » (٢) .

فلا عجب أن شمر العلماء عن ساعد الجد من لدن الصحابة فى جمع الأحاديث والسنن وحفظها وتبليغها للناس ، وقد انقطع إلى هذا العمل الجليل أئمة لا يشق لهم غبار فى فقه الأحاديث ، ونقدها ومعرفة صحيحها من معلولها ، وجيدها من زائفها ـ معرفة أوفت على الغاية ، وما زالوا يحلون ويرتحلون ، ويحفظون ويكتبون ، ويتخيرون . ويتحرون الصدق والحق ، ويصدفون عن الكذب والباطل ، حتى تركوا لنا فى باب الرواية موسوعات ضخمة ، وثروة طائلة من هذا العلم النبوى الشريف ، يجد فيه المسلم والباحث عن الحقيقة ما يشاء من دين ودنيا ، وعقيدة وتشريع ، وأخلاق وآداب ، ومواعظ وزواجر ، وقصص وتواريخ ، وحكمة واجتماع وبلاغة وفصاحة .

---

(١) النحل ٤٤

(٢) رواه أصحاب السنن وغيرهم .

وسنتناول فى هذه الرسالة تعريـفًا بأشهر كتب الحديث ومؤلفـيها ، وهى الكتب الستة التى اشتملت على جل الأحاديث الثابتة المعروفة عند المحدثين وهى :

صحيح البخارى .

وصحيح مسلم .

وسنن النسائى .

وسنن أبو داود .

وسنن الترمذى .

وسنن ابن ماجة .

ومن الله استمد العون والتوفيق فاللهم أعن وسدد ، ،

كتبه أبو رضا

محمد محمد أبو شهبة

منزلة السنة فى التشريع

* مرجع الشريعة الإسلامية إلى أصلين كريمين :

◘ الأول : القرآن الكريم :

وهو كلام الله المنزل على سيدنا محمد المعجز بلفظه ، المتعبد بتلاوته ، المنقول بالتواتر ، المفيد للقطع واليقين المكتوب فى المصاحف من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس وهو هداية الخالق للخلق ، وشريعة السماء لأهل الأرض ، ختم الله به الكتب السماوية ، وناط به سعادتى الدنيا والآخرة .

وقد أنزل الله سبحانه على نبيه محمد ﷺ فى اثنتين وعشرين ونصف سنة تقريبًا، نزل به أمين الوحى جبريل عليه السلام بلفظه ، وأوحاه إلى النبى وحيًا ظاهرًا فى اليقظة لا فى المنام ولا عن طريق الإلهام ثم بلغه النبى ﷺ إلى الأمة كما أنزل عليه.

والقرآن الكريم كلام الله سبحانه ليس لجبريل ولا للنبى فيه إلا البلاغ من غير تزيد ولا نقصان ، ولا تحريف ولا تبديل .

وقد تلقاه من النبى ﷺ العدد الكثير من الصحابة ، وعن الصحابة تلقاه الألوف من التابعين ، وعن التابعين حمله ألوف ممن بعدهم ، وهكذا فى كل جيل وعصر ، حتى وصل إلينا كله ، كما أنزله على نبيه محمد وحيًا أمينًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

◘ الثانى : السنة :

وهى فى اصطلاح المحدثين : أقوال النبي ﷺ وأفعاله ، وتقريراته ، وصفاته

الخِلقيَة والخُلُقيَة .

وزاد بعض العلماء أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم ويشهد لهؤلاء ما ورد فى الحديث الصحيح « **عليكم بسنتى ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ** » ، رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح .

ومعنى التقرير أن يقول أحد قولاً ، أو يفعل فعلاً أمام النبى ﷺ ولا ينكره عليه ، أو لا يكون أمامه ولكن يبلغه فيسكت عنه فسكوته وعدم إنكاره تقرير له ، يكتسب به صفة الشرعية ، إذ حاشاه ﷺ أن يقر أمراً غير مشروع فيما يرجع إلى الأحكام ، والحلال والحرام .

والسنة بهذا المعنى مرادفة للحديث عن كثير من العلماء .

منزلة السنة من القرآن

القرآن هو الأصل الأول فى التشريع الإسلامى ، والسنة هى الأصل الثانى ومنزلة السنة من القرآن أنها مبينة له وشارحة ؛ تفصل مجمله ؛ وتوضح مشكله، وتقيد مطلقه ، وتخصص عامه ، وتبسط ما فيه من إيجاز قال الله تعالى : ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ .

وقد كان النبى ﷺ يبين تارة بالقول وتارة بالفعل ، وتارة بهما معًا ، وقد ثبت عنه أنه قال : « صلوا كما رأيتمونى أصلى » رواه البخارى ، وقال فى حجة الوداع :« **خذوا عنى مناسككم فلعلى لا ألقاكم بعد عامى هذا** » رواه مسلم .

أمثلة من بيان السنة للقرآن

قال الله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾[1] ولم يرد فى القرآن بيان عدد الصلوات ولا كيفيتها فجاءت السنة فبينت ذلك ، وكذلك لم يرد بيان متى تجب الزكاة ؟ وأنصبتها ، ومقدار ما يخرج فيها ، وفيم تجب ؟ فجاءت السنة فبينت ذلك .

وقال تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[2] ولم يبين ما هى السرقة ؟

وما النصاب الذى يحد فيه السارق ؟ ومن أى موضع يكون القطع ؟ فبينت السنة كل ذلك .

ولما استشكل بعض الصحابة قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ

(١) البقرة ٤٣
(٢) المائدة ٣٨

بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ﴾ (١) وقالوا أينا لم يظلم ؟ بين لهم النبي ﷺ أن المراد بالظلم : الشرك ، واستدل بقوله سبحانه فى آية أخرى : ﴿ إن الشرك لظلم عظيم ﴾ (٢) .

كما فسر لهم الحساب اليسير بالعرض فى قوله سبحانه : ﴿ فأما من أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا ، وينقلب إلى أهله مسرورا ﴾ (٣) والمراد عرض الأعمال من غير مناقشة .

وقد كان الصحابة ومن بعدهم يعلمون هذه الحقيقة ، روى ابن المبارك عن عمران بن حصين أنه قال لرجل : إنك رجل أحمق أتجد الظهر فى كتاب الله أربعًا لا يجهر فيها بالقراءة ؟ ثم عدد عليه الصلاة والزكاة ،نحو هذا ، ثم قال : أتجده فى كتاب الله مفسرًا ؟ إن كتاب الله أبهم هذا ، وإن السنة تفسر هذا .

وعن مكحول قال : القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن وقال الإمام أحمد : إن السنة تفسر الكتاب وتبينه .

استقلال السنة بالتشريع

وقد تستقل السنة بالتشريع فى بعض الأحيان ، وذلك كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ، وتحريم سائر القرابات من الرضاعة ـ عدا ما نص عليه فى القرآن ـ إلحاقًا لهن بالمحرمات من النسب ، وتحريم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير .

---

(١) الأنعام ٨٢ .
(٢) لقمان ١٣ .
(٣) الانشقاق ٧ ـ ٩ .

وتحليل ميتة البحر من السمك، إلى غير ذلك من الأحكام التى زادتها السنة عن الكتاب [١] .

حجيـــة السنـة

وقد اتفق العلماء الثقات على حجية السنة سواء منها ما كان على سبيل البيان أو على سبيل الاستقلال قال الإمام الشوكانى : إن ثبوت حجية السنة المطهرة ، واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ، ولا يخالف فى هذا إلا من لاحظ له فى الإسلام [٢] .

وصدق الشوكانى فإن لم يخالف فى هذا إلا شرذمة من الخوارج والروافض لا يقام لهم وزن فى معيار البحث العلمى السليم . وقد استفاض القرآن والسنة الصحيحة بحجية كل ما ثبت عن الرسول فمن ذلك : قول الله سبحانه : ﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [٣] .

وقال جل شأنه : ﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [٤]

﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[٥].

﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾[٦]

أما الأحاديث فكثيرة منها ما رواه الإمام أبو داود فى سننه بسنده عن المقدام بن معد يكرب أن رسول الله ﷺ قال : « إلا إننى أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا

(١) تفسير القرطبى ج١ ص ٣٧ ـ ٣٩ .
(٢) إرشاد الفحول ص ٣٩ .
(٣) الحشر ٧ .
(٤) النساء ٨٠.
(٥) النور ٦٣ .
(٦) الأحزاب ٢١.

يوشك رجل شبعان متكيء على أريكته يقول : عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلى ، ولا كل ذى ناب من السباع ، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقروه فإن لم يقروه فعليه أن يعقبهم (١) بمثل قراه » .

فالمراد بقوله : «ومثله معه» هى الأحاديث والسنن .

وقد دل الحديث على معجزة النبى ﷺ ، فقد ظهرت فئة فى القديم والحديث تدعو إلى هذه الدعوة الخبيثة وهى الاكتفاء بالقرآن عن الأحاديث ، وغرضهم هدم نصف الدين ، أو أن شئت فقل : تقويض الدين كله ؛ لأنه إذا أهملت الأحاديث فسيؤدى ذلك ـ ولا ريب ـ إلى استعجام معظم القرآن على الأمة ، وعدم معرفة المراد منه . وإذا أهملت الأحاديث ، واستعجم القرآن فقل على الإسلام العفاء .

وقد كان الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ إذا عرض لهم أمر طلبوا حكمه : فى كتاب الله ، فإن لم يجدوا طلبوه فى السنة ، فإن لم يجدوا اجتهدوا فى حدود القرآن والسنة وأصولهما .

وحديث معاذ بن جبل رضى الله عنه أصل فى هذا فقد قال له النبى ﷺ لما بعثه إلى اليمن « **بماذا تقضى إذا عرض عليك قضاء ؟** » .

قال : بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد ، قال : بسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد ، قال : أجتهد رأيى ولا آلو ـ أى ـ أقصر ، فضرب رسول الله ﷺ فى صدره وقال :

---

(١) روى مخففًا ومشددًا من المعاقبة أى يأخذ من أموالهم بقدر ضيافته وهذا يدل على منزلة التكافل الاجتماعى فى الإسلام .

« الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى الله ورسوله »[1] .

حديث عرض السنة على القرآن موضوع

أما الحديث الذى يرويه القائلون بعدم حجية السنة عند الاستقلال وهو : « إذا جاءكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فخذوه ، وما خالف فاتركوه » فقد بين أئمة الحديث ونقاده أنه موضوع ، وضعته الزنادقة كى يصلوا إلى غرضهم فى تقويض دعامة من دعائم الدين ، وقد دلل على بطلان هذا الحديث المزعوم بعض الأئمة فقالوا : عرضنا هذا الحديث على كتاب الله فخالفه لأنا وجدنا فى كتاب الله : ﴿ وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ .

ووجدنا فيه : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُونَ اللَّهَ فَاتبِعُونِى يُحْبِبكُمْ اللَّه وَيَغْفِر لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ .

ووجدنا فيه : ﴿ مَنْ يُطِعْ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾[2]

عناية الصحابة بالأحاديث النبوية

ولمكانة الأحاديث من التشريع ، ومنزلتها من القرآن الكريم عنى الصحابة بالأحاديث النبوية عناية فائقة ، وحرصوا عليها كحرصهم على القرآن فحفظوها بلفظها أو بمعناها وفهموها ، وعرفوا مقاصدها بفطرتهم العربية ، وبما كانوا يسمعونه من إرشاداته ﷺ وما كانوا يشاهدون من أفعاله وأخلاقه ، وما كانوا يعلمونه من الظروف والملابسات التى قيلت فيها هذه الأحاديث ، وما كان يشكل عليهم منها ولا يدركون المراد منه يسألون عنه النبى ﷺ .

---

(1) أخرجه أبو داود الطيالسى وأحمد وأبو داود والترمذى وغيرهم وقال الألبانى فى السلسلة الضعيفة ، حديث رقم (881) « منكر » [الناشر] .

(2) إرشاد الفحول للشوكانى ص 29 .

وقد بلغ من حرصهم على سماع الوحى والسنن أنهم كانوا يتناوبون فى هذا . وروى البخارى فى صحيحه عن عمر قال : « كنت أنا وجار لى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد [(١)] وهى من عوالى المدينة وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يومًا ، وأنزل يومٌ فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحى وغيره وإذا نزل فعل مثل ذلك » [(٢)] . وبذلك جمعوا بين خيرى الدنيا والآخرة فما شغلتهم دنياهم عن دينهم ، ولا شغلهم دينهم عن دنياهم .

وإذا علمت أن القرآن والسنة استفاضا ببيان فضل العلم والعلماء وأن الصحابة كانوا يعلمون أن السنة هى الأصل الثانى للتشريع ، وأنهم كانوا يحبون رسول الله أكثر من حبهم لأنفسهم ، وأنهم كانوا يجدون فى الاستماع إليه لذة روحانية، وأنهم كانوا يعتقدون أنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ، وأنهم كانوا يجدون فيما يسمعونه منه غذاء الإيمان [(٣)] وزاد التقوى ، أنه سبيل إلى الجنة [(٤)] .

إذا علمنا كل هذا أدركنا مبلغ حرص الصحابة على استماع الأحاديث وعنايتهم بها ، وأن ذلك أمر يكاد يكون من البدهيات المسلمات ، وكذلك عنوا بتبليغ الأحاديث والسنن لأنهم، يعلمون أنها دين ، واجب البلاغ للناس عامة ، وتشريع عام خالد ، وكثيراً ما كان النبى يحضهم على البلاغ والأداء بمثل قوله : « **نضر الله امرأ سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع** » رواه الشافعى والبيهقى فى المدخل .

وفى خطبته المشهورة فى حجة الوداع قال : « ليبلغ الشاهد الغائب ؛ فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى منه » رواه البخارى فى صحيحه .

---

(١) أى فى ناحية بنى أمية سميت البقعة باسم من نزلها .

(٢) صحيح البخارى « كتاب العلم ـ باب التناوب فى العلم » .

(٣) كان الواحد منهم يقول لصاحبه وهو ذاهب إلى مجلس رسول الله : تعال نؤمن ساعة .

(٤) فى الحديث الذى رواه مسلم : (من سلك طريقًا يطلب به علمًا سلك الله به إلى الجنة)

وكان إذا قدم وفد على رسول الله ﷺ وقد علمهم من القرآن والسنة أوصاهم أن يحفظوه ويبلغوه ففى صحيح البخارى أنه قال لوفد عبد القيس : « **احفظوه وأخبروه من وراءكم** » وفى حديث آخر : « **ارجعوا إلى أهلكم فعلموهم** »[1] .

النهى عن كتابة الأحاديث فى العصر النبوى

ولم تكن الأحاديث مدونة فى عصر النبى ﷺ تدوينًا عامًا كالقرآن وذلك لأمرين :

١ـ الاعتماد على قوة حفظهم، وسيلان أذهانهم ، وعدم توفر أدوات الكتابة فيهم .

٢ـ لما ورد من النهى عن كتابة الأحاديث فقد روى مسلم فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال : « **لا تكتبوا عنى شيئًا إلا القرآن ومن كتب شيئًا فليمحه** » .

والظاهر أن النهى عن الكتابة كان خشية أن يلتبس على البعض بالقرآن الكريم أو أن يكون شاغلاً لهم عن القرآن ، أو أن النهى كان بالنسبة لمن يوثق بحفظهم .

أما من أمن عليه اللبس بأن كان قارئًا كاتبًا أو خيف عليه النسيان فلا حرج عليه فى الكتابة . وعلى هذا يحمل ما ورد من الروايات الثابتة الدالة على الإذن لبعض الصحابة فى كتابة الأحاديث ، ففى صحيح البخارى عن أبى هريرة قال : « لم يكن أحد من أصحاب الرسول ﷺ أكثر حديثً منى إلا ما كان من عبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان يكتب وأنا لا أكتب » ومثل عبد الله ممن يؤمن عليه الالتباس .

وفى الصحيحين أن أبا شاه اليمنى التمس من النبى ﷺ أن يكتب له شيئًا سمعه

(١) فتح البارى جـ١ ص ١٢٨، ١٤٩ .

من خطبته عام الفتح فقال : اكتبوا لأبى شاه .

وفى صحيح البخارى أن عليًا رضى الله عنه كان عنده صحيفة فيها بعض السنن والأحاديث [١] وفى سنن الترمذى أن رجلاً من الأنصار كان يجلس إلى رسول الله ﷺ فيسمع منه الحديث ، فيعجبه ولا يحفظه ، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: (استعن بيمينك) وأومأ بيده إلى الخط .

وثبت أن رسول الله ﷺ كتب كتاب الصدقات والديات ، والفرائض ، والسنن لعمرو بن حزم وغيره [٢] .

ومن العلماء من يرى أن أحاديث الإذن فى الكتابة ناسخة لحديث النهى ، وأن ذلك كان فى مبدأ الأمر لما ذكرنا آنفًا فلما أمن من اللبس أو الاشتغال بها عن القرآن أذن فى ذلك .

ولعل ما يؤيد هذا الرأى أن أحاديث الإذن متأخرة التاريخ ، فأبو هريرة أسلم عام سبع ، وقصة أبى شاه كانت فى السنة الثامنة ومهما يكن من شيء فقد انقضى العهد النبوى والذين كتبوا الأحاديث عدد غير كثير ، ولكن كان يحفظها ويحافظ عليها الكثيرون .

* * *

(١) صحيح البخارى (كتاب العلم ـ باب كتاب العلم) .

(٢) مفتاح السنن ص ١٨ .

كتابة الحديث بعد وفاة النبى ﷺ

وما أن جاور الرسول الرفيق الأعلى حتى كثر عدد من كان يكتب الحديث من الصحابة والتابعين روى عن سعيد بن جبير[1] أنه كان يكون مع ابن عباس - رضى الله عنهما - فيسمع منه الحديث فيكتبه فى واسطة الرحل فإذا نزل نسخه .

وعن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه [2] قال : «كنا نكتب الحلال والحرام، وكان ابن شهاب يكتب كل ما يسمع ، فلما احتيج إليه علمت أنه أعلم الناس».

وعن هشام بن عروة عن أبيه [3] أنه احترقت كتبه يوم الحرة فى خلافة يزيد وكان يقول : « لو أن عند كتبى بأهلى ومالى » .

وقد هم الفاروق عمر - رضى الله تعالى عنه - أن يجمع الأحاديث ويكتبها واستشار أصحاب رسول الله ﷺ فأشارو عليه فطفق يستخير الله فى ذلك شهراً ولكن الله لم يُرد .

تدوين الحديث تدويناً عاماً

واستمر الأمر على ذلك : البعض يكتب الحديث ، والبعض لا يكتب معتمداً على ذاكرته وقوة حفظه إلى أن كان عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز - رضى الله تعالى عنه - فرأى جمع الأحاديث والسنن وتدوينها تدوينًا عامًا وذلك خشية أن يضيع منها شيء بموت حافظيها ، أو خشية التباس الباطل بالحق فقد اتسعت رقعة البلاد الإسلامية من كل جنس ولون ، وفى هؤلاء المخلص للإسلام

---

(١) هو سعيد بن جبير من خيار التابعين وفقهائهم وقدقتله الحجاج سنة خمس وتسعين .

(٢) هو أبو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان القدسى المدنى الفقيه التابعى توفى سنة ثلاثين ومائة .

(٣) هو عروة بن الزبير بن العوام التابعى الجليل ، وأحد الفقهاء السبعة توفى سنة ، تسعين ونيف .

وغير المخلص ، ووجد بعض المتزندقة الـذين كان من أغراضهم الإفساد فى الدين بالاختلاف والـدس فيه ما ليس منه كـما نشأ بعض الخلافـات السياسية والمـذهبية والجنسية التى كانت سببًا من أسباب اختلاف الأحاديث .

وكانت ولاية هذا الخليفـة الراشد على رأس المائة الأولى سنة تسع وتسعين من الهـجـرة ، فكتب إلى بعض المبـرزين من العلمـاء فى الأمـصار وأمـرهم بجـمع الأحاديث وكتب إلى عماله يأمـرهم بذلك روى مالك فى الموطأ ـ رواية محمد بن الحسن ـ أن عمـر بن عبد العزيز كـتب إلى أبى بكر ابن محمد بن عـمرو بن حزم [١]: أن انظر ما كان من حديث رسول اللـه ﷺ أو سننه أو حديث عمر أو نحو هذا فاكتبه فإنى خفت دروس العلم ، وذهاب العلماء ، وأوصاه أن يكتب ما عند عمرة بنت عـبد الرحمن الأنصارية، والـقاسم بن محمد بن أبـى بكر ، وخرجه البخارى فى صحيحه تعليقًا .

وأخرج أبو نعـيم فى « تاريخ أصبهان » عن عـمر بن عبد العـزيز أنه كتب إلى أهل الآفاق : انظروا إلى حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه .

وممن كتب إليه الخليفة العادل ، الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى [٢] .

***

(١) هو فقيه تابعى استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة ، وولاه قضائها ولا يعرف له اسم غير أبى بكر وقيل كنيته : أبو عبد الملك ، ولجده عمرو صحبة النبى ، ولأبيه رؤية توفى سنة عشرين ومائة .

(٢) هو أحد الأئمة الأعلام ، وعالم الحجاز والشام ، المتوفى سنة أربع وعشرين ومائة .

نشاط الأئمة فى التدوين

وقد قام العلماء فى كل مصر بما ندبوا إليه خير قيام ، وأقبلوا على جمع الأحاديث والسنن وتمحيصها ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، وجيدها من زائفها ولم يعد من السلف من كان يتحرج من الكتابة ، وبذلك ارتفع الخلاف واستقر الأمر ، وانعقد الإجماع على جواز كتابة الأحاديث ، بل على استحبابها ، بل على وجوبها على من يتعين عليه تبليغ العلم (١)

وبذلك أخذت الحركة العلمية التدوينية فى الحديث فى الأزدهار ، وتجرد لهذا العمل الجليل قوم عرفوا بالأمانة والصدق، والتحرى والتثبت ، وجافوا المضاجع، ولازموا الدفاتر والمحابر ، وحرصوا على لقاء الشيوخ والأخذ من الأفواه ، وسهروا فى سبيل ذلك الليالى الطول وقطعوا الفيافى والقفار وطوفوا فى البلدان والأقاليم وضربوا فى باب الإرتحال فى سبيل العلم على ما كانوا عليه من قلة المؤنة، وعسر وسائل السفر والارتحال مثلاً عليا تجعلهم فى عداد العلماء الخالدين.

شيوع التدوين فى الحديث

ثم شاع التدوين فى الطبقة (٢) التى تلى طبقة الزهرى وأبى بكر ابن حزم فألف أبو محمد بن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المتوفى سنة ١٥٠ هـ بمكة .

ومعمر بن راشد المتوفى سنة ١٥٣ هـ باليمن .

وأبو عمرو عبد الرحمن الأوزاعى المتوفى سنة ١٥٦ هـ بالشام .

وسعيد بن أبى عروبه المتوفى سنه ١٥١هـ .

---

(١) فتح البارى ج١ ص ١٦٥ .

(٢) الطبقة فى اصطلاح المحدثين عبارة عن جماعة اشتركوا فى السن ولقاء الشيوخ .

والربيع بن صبيح المتوفى سنة ١٦٠ هـ .

وحماد بن سلمة المتوفى سنة ١٧٦ هـ بالبصرة .

ومحمد بن إسحاق المتوفى سنة ١٥١ هـ .

والإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٠ هـ .

وأبو عبد الله سفيان الثورى المتوفى سنة ١٦١ هـ بالكوفة .

وعبد الله بن المبارك المتوفى سنة ١٨١ هـ بخرسان .

وهشيم بن بشير المتوفى سنة ١٨٨ هـ بواسط .

وجرير بن عبد الحميد المتوفى سنة ١٨٨ هـ بالرى .

والليث بن سعد المتوفى سنة ١٧٥ هـ بمصر .

وكان منهج المؤلفين فى هذا القرن جمع الأحاديث مختلطة بأقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين ومما يؤسف له أنه لم يصلنا من مؤلفات هذا الطور من أطوار التدوين إلا موطأ الإمام الجليل مالك ووصف لبعض المؤلفات الأخرى أو أجزاء مخطوطة مبعثرة هنا وهناك فى دور الكتب فى الشرق والغرب بل أن بعض مخطوطاتنا النادرة لا توجد إلا فى مكتبات الغرب وقدكانت الحملات الباغيه الظالمة التى تعرضت لها بلاد الإسلام كحملات التتار و والصليبين من الأسباب فى ضياع الكثير من تراثنا العلمى والمدون فى هذه الكتب والسطو على بعضها والاستئثار به .

العصر الذهبى لتدوين الحديث

« ٢٠٠ـ٣٠٠ هـ »

ثم حدثت خطوة أخرى فى تدوين الحديث وهى إفراد حديث رسول الله ﷺ خاصة وذلك على رأس المائتين .

وهؤلاء المؤلفون منهم من ألف على المسانيد وذلك بأن يجمع المؤلف أحاديث كل صحابى على حدة من غير تقيد بوحدة الموضوع فحديث فى الصلاة بجانب حديث فى الزكاة بجانب حديث فى البيوع مثلا ؛ والمعول عليه عند أصحاب هذا المنهج فى التأليف وحدة الصحابى .

وأصحاب هذه الطريقة منهم : من يرتب الصحابة على حسب السبق فى الإسلام. فقدم العشرة المبشرين بالجنة [1] ، ثم أهل بدر ، ثم أهل الحديبية ، ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح ، ثم من أسلم يوم الفتح ، ثم أصاغر الصحابة سنًا ، ثم النساء الراويات .

وخير من يمثل هذا اللون فى التأليف فى هذا العصر هو الإمام الجليل أحمد بن حنبل فى مسنده المشهور.

ومنهم : من رتبهم على حروف المعجم . فيبدأ بمن أول اسمه « حرف الألف » ثم « حرف الباء » وهكذا .

وخير من يمثل هذه الطريقة بعد هذا العصر ، الإمام أبو القاسم الطبرانى المتوفى (سنة ٣٦٠هـ) فى كتابه « المعجم الكبير » .

(١) هم السادة : أبو بكر، وعمر ، وعثمان ، وعلى ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد بن أبى وقاص ، وسعيد بن يزيد بن عمرو بن نفيل ، وأبو عبيدة عامر بن الجراح

ومن ألف على المسانيد أيضًا :

إسحاق بن راهويه المتوفى (سنة ٢٣٨ هـ) .

وعثمان بن أبى شيبة المتوفى (سنة ٢٣٩ هـ) .

ويعقوب بن أبى شيبة المتوفى (سنة ٣٦٣ هـ) وغيرهم كثيرون .

ومن أهل هذا العصر من ألف على الأبواب الفقهية ونحوها فيبدأ بكتاب الصلاة مثلا : ثم بالزكاة ، ثم بالصوم ، ثم بالحج ، ثم بالبيوع ، ثم بالرهن وهكذا.

وأصحاب هذه الطريقة منهم :

(أ) من تقيد فى تأليفه بالأحاديث الصحاح كالإمامين : البخارى ومسلم .

(ب) ومنهم من لم يتقيد فى تأليفه بالصحيح بل ذكر الصحيح والحسن بل والضعيف مع التنبيه على درجة الحديث أحيانًا ، ومع عدم التنبيه أحيانًا أخرى اعتمادًا على ذكر السند ، واتكالاً على نقد القارىء للأسانيد والمتون وتمييزه بين الصحيح والحسن والضعيف ، ولا سيما وأن هذا التمييز ما كان يستعصى على طلاب الحديث فى هذه العصور فضلاً عن أئمته ويمثل هذه الطريقة أصحاب السنن الأربعة وهم : الأئمة أبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه .

وقد كان القرن الثالث الهجرى هو العصر الذهبى فى تاريخ السنة وجمعها ؛ ففيه ظهر كبار أئمة الحديث ونقاده ، وفيه أشرقت شموس الكتب الستة وأمثالها التى كادت تشتمل على ما ثبت من الأحاديث ولا يغيب عنها إلا النذر اليسير ، والتى يعتمد عليها الفقهاء والمجتهدون ، والعلماء والمؤلفون ويجد فيها طلبتهم الهداة والمصلحون ، والمتأدبون والأخلاقيون ، وعلماء النفس والاجتماع .

(١) مفتاح السنة ص ٣٣ ، ٣٤ عن كتاب « كشف الظنون »

ونحن حينما نقتصر من كتب هذا العصر الذهبى على الكتب الستة فما ذلك إلا لأنها الكتب التى طبقت شهرتها الآفاق واستأثرت بعناية العلماء فى كل عصر وقطر، وإلا فهناك غيرها كثير ، من أراد زيادة يقين فى هذا فليرجع إلى كتاب «كشف الظنون فى أسامى العلوم والفنون » [1] وسيرى عشرات الكتب والموسوعات التى ألفت فى هذا القرن ، والتى لم يبق منها إلا القليل .

وإذ قد انتهينا إلى هذا فلنقدم بين يدى التعريف بالكتب الستة وأصحابها بحوثًا نراها لازمة لرواد البحث وطلاب الحقيقة .

***

الرحلة فى سبيل العلم والحديث

إن ما يتميز به أئمة العلم فى الإسلام ولا سيما أئمة الحديث كثرة الارتحال وملازمة الأسفار ، وقد جروا فى ذلك على سنن الصحابة والتابعين ، لقد كان الواحد منهم يبلغه الحديث بطريق الثقات فلا يكتفى بهذا بل يرحل الأيام والشهر بل والشهور حتى يأخذ الحديث عمن رواه بلا واسطة .

وقد ثبت فى صحيح البخارى أن جابر بن عبد الله الأنصارى الصحابى رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس (١)وهو بالشام فى سبيل حديث كما رحل إلى مسلمة بن مخلد فى سبيل حديث أيضًا وكان مسلمة أميراً على مصر ، ورحل السيد الجليل أبو أيوب الأنصارى إلى عقبة بن عامر الجهنى بسبب سماع حديث رواه أحمد بسند منقطع ، وروى أبو داود فى سننه من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلاً من الصحابة رحل إلى فضالةبن عبيد وهو بمصر فى حديث (٢) .

وعلى هذا الدرب الواضح سار التابعون ومن جاء بعدهم من أئمة العلم والحديث، روى الخطيب البغدادى عن عبيد الله بن عدى قال : بلغنى حديث عن على فخفت إن مات أن لا أجده عند غيره، فرحلت حتى قدمت عليه العراق، وروى الإمام مالك عن يحيي ابن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأرحل الأيام والليالى فى طلب الحديث الواحد ، وأخرج الخطيب عن أبى العالية قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله ﷺ فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم .

وقال الشعبى فى مسئلة أفتى فيها : أعطيناكها بغير شيء كان يرحل فيما دونها

(١) بضم الهمزة مصغراً وهو الجهنى حليف الأنصار .

(٢) فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج١ ص ١٤١ ، ١٤٢ .

إلى المدينة ، وروى الدارمى بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله قال : إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار فى الحديث الواحد ، وقال أبو قلابة : لقد أقمت بالمدينة ثلاثة أيام ما لى حاجة إلا رجل يقدم عنده حديث فأسمعه .

وقيل للإمام أحمد : رجل يطلب العلم يلزم رجلاً عنده علم كثير أو يرحل ؟ قال : يرحل يكتب عن علماء الأمصار .

وذكر الإمام الذهبى فى تذكرته عن أبى حاتم الرازى قال : أول ما دخلت أقمت سبع سنين ، ومشيت على قدمى زيادة على ألف فرسخ ، وخرجت من البحرين إلى مصر ماشيًا ، ثم إلى الرملة ماشيًا ، ثم إلى طرسوس ولى عشرون سنة .

وما أبو حاتم إلا واحدًا من آلاف من أئمة الحديث الذين ارتحلوا وتحملوا المشاق فى سبيل التثبت من الأحاديث والتحرى عن الرواة ويأتى فى الرعيل الأول منهم الأئمة : البخارى ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجة ، وإن منهم من لم يذق طعم الراحة والاستقرار طيلة حياته .

ومهما يكن من شئ فقد ضرب العلماء المسلمون ولا سيما المحدثون فى باب الارتحال فى سبيل المعرفة والبحث عن الحقيقة ـ على ما كانوا عليه من قلة المؤنة وعسر وسائل السفر آنئذ ـ مُثلاً عليا تؤكد لهم السبق فى هذا المضمار وتجعلهم فى عداد العلماء الخالدين .

والعجب من بعض الناس أنهم إذا وقفوا على خبر بعض الرحالة الأجانب فى هذا الزمان فإنهم يطنطنون بذلك ويبالغون ، وما علموا أن أسلافهم وأجدادهم العرب هم الذين سنوا هذه السنة الحسنة ، وأنهم ضربوا فى ذلك أروع المثل وأحقها بالإشادة والتقدير .

مميزات الرواية فى الإسلام

الرواية وإن كانت قديمة ومعروفة قبل الإسلام إلا إن الرواة قبل الإسلام من العرب وغيرهم ما كانوا يهتمون بتصحيح الأخبار والتحرى عن رواتها ، والبحث عن صدقها ، ومطابقتها للحق والواقع ولم يكن عندهم من صفة النقد والجرح والتعديل وتمحيص المرويات مثل ما كان للرواية بعد الإسلام ، وذلك لأن مروياتهم لم يكن لها من القداسة والتقدير ما للمرويات الإسلامية ، فمن ثم لم يدققوا فيها ولذلك تجد أغلبها أساطير وأحاديث خرافة يقصد بها إشباع الرغبه أو التسلية أو بث روح الإقدام أو الشجاعة واستنهاض الهمم وإشادتها بالحروب .

أما الرواة الإسلاميون فهم يعلمون حق العلم أن مرجع الأحكام الشرعى والحلال والحرام إلى القرآن الكريم والسنة النبوية ، ويعلمون أن التساهل فى زيادة شيء من الدين كالتساهل فى نقص شيء منه .

والقرآن ثابت بالتواتر المفيد للقطع واليقين ؛ فلا مجال للشك فيه فكان لابد لهم من التأكد من صحة نسبة الأحاديث والسنن إلى رسول الله ﷺ .

فمن ثم شددوا فى الرواية ووضعوا لها شروطًا وأصلوا لها أصولا وقواعد هى أدق وأرقى ما وصل إليه علم النقد قديمًا وحديثًا ، فهذا القدر من الاعتناء بتصحيح الأخبار والتثبت منها ونقدها من جهة السند والمتن نقداً علميًا صحيحًا هو الذى اختصت به الرواية الإسلامية وحدها .

قال العلامة ابن حزم ـ رحمه الله ـ فى كتابه الملل والنحل ما خلاصته :

أن نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبى ﷺ مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الأمم .

وأما مع الإرسال والإعضال [١] فيوجد فى كثير من اليهود ، ولكنهم لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أزيد من ثلاثين عصراً فى أزيد من ألف وخمسمائة عام وإنما يبلغون بالنقل إلى شمعون ونحوه .

وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق وحده فقط على أن مخرجه من كذاب ثبت كذبه .

وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير فى نقل اليهود والنصارى .

وأما أقوال الصحابة والتابعين فلايمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبى أصلاً ولا إلى تابع له ، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولس[٢].

وهو كلام رجل عالم عارف بالملل والنحل ، وتاريخ الأديان و المذاهب .

* * *

(١) المرسل من الحديث : ما حذف من سنده الصحابى ، والمعضل : ما حذف من سنده اثنان فصاعداً على التوالى والإرسال والإعضال يخلان باتصال السند .

(٢) راجع مقدمة ابن الصلاح ص ٢١٥ « الباعث الحثيث إلى علوم الحديث » ص ١٨٩ ـ ١٩٠ هامش .

الإسلام يدعو إلى التثبت فى الرواية

الإسلام يدعو إلى تعرف الحق ، وطلب الصواب ، وتحرى الصدق ، والتثبت فيما يسمعه المرء ويراه ، وفيما ينقل إليه ، وقد استفاض بذلك القرآن الكريم والسنة النبوية ، ففى الكتاب قال سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا (١) أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ ، فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ (٢).

وقال : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ، إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ ، كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ (٣).

وحذر النبى ﷺ من الكذب بعامة ، والكذب عليه بخاصة . فمن ذلك الحديث المتواتر الذى رواه الشيخان وغيرهما عن النبى ﷺ قال : « إن كذبًا على ليس ككذب على أحد ، فمن كذب على متعمدًا فيتبوأ مقعده من النار » .

وقال : « من حدث بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » (٤) .

وقال : «كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع» رواهما مسلم فى صحيحه.

---

(١) فى القراءة حمزة والكسائى « فتثبتوا » وهى متواترة والمعنى واحد .

(٢) الحجرات ٦ .

(٣) الإسراء ٣٦ .

(٤) روى « يرى » بضم الياء بمعنى يظن وبفتحها بمعنى يعلم و « الكاذبين » روى على صيغة التثنية والجمع .

التثبت فى عهد الصحابة

وعلى سنة التثبت فى الرواية ، والتحرى عن الرواة ، والاستيثاق من المرويات سار الخلفاء الراشدون فقد كان أبو بكر وعمر يطلبان فى بعض المرويات شاهداً آخر مع الراوى، وكان على إذا حدثه غيره استحلفه فإذا حلف صدقه، وكان يقول: «حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله»[1] .

وقد اتبع هذا المنهج فى التثبت سائر الصحابة المكثر منهم فى الرواية والمقل ، فهذا عبد الله بن مسعود ـ رضى الله عنه ـ يقول : « كفى بالمرء إثمًا أن يحدث بكل ما سمع » ويقول : « ما أنت تحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم » [2] وهى دعوة إلى تحرى الحق والصدق ، وتخير ما يليق بحال السامعين، وهو من أسس التربية الصحيحة التى سبق إليه الإسلام منذ قرابة أربعة عشر قرنًا .

التثبت فى عهد التابعين ومن بعدهم

وسار على سنة التثبت من المرويات والتدقيق فيها التابعون ، ومن جاء بعدهم وقد وردت عنهم أقوال صريحة تدل على ذلك ففى صحيح الإمام مسلم عن ابن سيرين قال : « إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم » .

وقال سفيان الثورى : « الإسناد سلاح المؤمن » وقال عبد الله ابن المبارك : «الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما يشاء » وقال الإمام الشافعى : «مثل الذى يطلب الحديث بلا إسناد كحاطب الليل » إلى غير ذلك من النصوص الدالة على العناية بالأسانيد ، ونقد الرواة ، وتشريحهم تشريحًا علميًا دقيقًا وقد

(١) تذكرة الحفاظ ج١ ص ٤، ٦، ١٠، ١٢

(٢) المرجع السابق ص ١٥ .

قيض الله سبحانه للحديث فى كل عصر أئمة ناقدين فاقهين فنفوا عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، ولولا هذا لوجد الزنادقة وأعداء الإسلام الفرصة سانحة للإفساد فى الدين والإدخال فيه ما ليس منه .

الجمع والنقد سارا جنباً إلى جنب

وقد التزم الأئمة الجامعون للسنة والأحاديث غاية التحرى والتثبت فى الرواية ، واجتهدوا فى التوثيق من صحة كل حديث ، بل وكل حرف رواه الرواة ونقدوا أحوالهم ومروياتهم ، واحتاطوا أشد الاحتياط فى النقل فكانوا يحكمون بضعف الحديث لأقل شبهة فى سيرة الناقل الشخصية مما يؤثر فى عدالته، فإذا اشتبهوا فى صدقه وعلموا أنه كذب فى شيء من كلامه رفضوا روايته ، وسموا حديثه «موضوعًا » وإن لم يعرف عنه الكذب فى الحديث ، مع علمهم بأنه قد يصدق الكذوب وهذا غاية الاحتياط فى الرواية .

وكذلك استوثقوا من حفظ كل راو ، وذلك بمقارنة رواياته بعضها ببعض ، وبروايات غيره فإن وجدوا خطأه أكثر من صوابه ضعفوا روايته وردوها ، وإن كان لا مطعن عليه فى شخصه ولا فى عدالته ، وذلك خشية أن تكون روايته مما خانه فيها الحفظ أو غلبه السهو ، وقد أوفى المسلمون فى نقد الأسانيد ـ النقد الخارجى ـ على الغاية ولم يدعو زيادة لمستزيد ، اللهم إلا ما جد من المباحث النفسية التى تعين الناقد على النقد ، وكذلك عنوا بنقد المتون ـ النقد الداخلى ـ فحكموا على الحديث بالوضع أو النكارة إذا خالف العقل ، أو الحس ، أو القرآن أو السنة المتواترة أو المشهورة ، ولم يمكن التوفيق ومن كلامهم فى هذا : « إذا رأيت الحديث يباين المعقول ، أو يخالف المنقول ، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع » .

وقد حرروا القواعد والأصول التى وضعوها لنقد الأحاديث ومعرفة المقبول منها

من المردود ، وقد بذلوا فى تحقيق هذه القواعد عمليًا أقصى ما فى الوسع الإنسانى احتياطًا لدينهم ولشريعتهم أن يدخل فيها ما ليس منها ، فكانت قواعدهم التى ساروا عليها أصح القواعد للإثبات التاريخى ، وأعلاها وأدقها وأوفاها ، وإذا كان البعض قد أعرض عنها بل وطعن فيها فى هذه العصور المتأخرة فليس ذلك عن تحر وبينة ، وإنما عن جهل وهوى .

الحياة السياسية فى القرن الثالث

شهد الثلث الأخير من العصر العباسى الأول (١٣٢ ـ ٢٣٢) عصر قوة الخلفاء واستقلالهم بشئون الخلافة ، وحسن تدبيرهم لسياسة الدولة ، وعدم تركهم للعناصر الأجنبية من فرس وغيرهم الاستبداد بشئون الملك وسياسة الدولة .

أما بقية هذا القرن فقد شهد ضعف الخلفاء ، وغلبة الفرس والترك والديلم على شئون الدولة ، بل وتدخلهم فى تولية الخلفاء ، وعزلهم والانتقام منهم ، وقد كان من مظاهر ضعف الخلفاء أن بدأ بعض الولاة الثائرين بالاستقلال ببعض الأطراف والأقاليم ، ونشوء بعض الدويلات الأخرى ، التى انفصلت عن الخلافة واستقلت استقلالاً تامًا أو ذاتيا .

الحياة الاجتماعية فى هذا القرن

وأما الحياة الاجتماعية فقد اتسعت رقعة الإسلام اتساعًا عظيمًا ، ودانت له شعوب من كل جنس ولون ، ودان معظم هؤلاء به ، ومن لم يدن به وبقى على دينه فقد امتزج بالمسلمين ، وشاركهم فى ثقافتهم ، وصار هؤلاء وأولئك يجيدون اللغة العربية كأهلها ، وبها يكتبون ويؤلفون ،وقد مزج هؤلاء ثقافتهم بالثقافة الإسلامية ، وأظهروها فى ثوب عربى ، وكان للثقافة الإسلامية من ذلك ربح غير قليل وقد ضعف الوازع الدينى عن ذى قبل ، وانحلت العصبية العربية وظهرت

عصبيات أخرى ، وشهد المجتمع الإسلامى ألوانًا من الحياة الحضارية لم تكن معهودة من قبل كما جدت فيه مشاكل دعت العلماء إلى التفكير فيها والبحث عن حلول لها ، وبيان حكم الشرع فيها .

الحياة العلمية فى هذا القرن

لقد بدأت تدوين العلوم فى القرن الثانى وفى القرن الثالث أخذت الحركة التدوينية فى التقدم تقدمًا ملموسًا ، بل بعض العلوم كالحديث بلغ التدوين فيه أقصاه ومداه فى هذا القرن وقد شهد هذا القرن دور تهذيب التدوين وتنظيمه ، وتمييز العلوم بعضها عن بعض من تفسير ، وحديث ، وفقه ، ولغة ، وأدب وغيرها وألفت فيه عشرات الكتب فى هذه الفنون كما شهد هذا القرن تقدم البحث فى العلوم العقلية من فلسفة ، وطب ، وفلك ومنطق ورياضة ، ونحوها فقد ترجمت إلى العربية كثير من كتب اليونان وغيرهم من هذه العلوم فى هذا القرن ، وقد هضم العلماء العرب هذه العلوم والمعارف ، وأضافوا إليها بعض معارفهم ، وأخرجوا لنا منها عصارة شهية سائغة للشاربين . وهكذا ترى أن هذا الفرق يعتبر عصرًا ذهبيًا فى جميع العلوم والمعارف . ولا سيما جمع الحديث وتدوينه ، وأن الضعف السياسى الذى طرأ على الخلافة لم يكن له أى أثر فى تقدم العلوم والمعارف ، بل أخذ العلماء يغذون السير فى طريقهم إلى غرضهم السامى لا يلوون على شيء .

هذا ولنأخذ فى الكلام عن أصحاب الكتب الستة وكتبهم التى اشتهروا بها ، وبيان قيمتها العلمية فنقول وبالله التوفيق .

* * *

الإمام البخارى

١٩٤ـ٢٥٦هـ

نسبه:

هو أمير المؤمنين فى الحديث الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بردذبه [(١)] كان جده بردذبه مجوسيًا على دين قومه ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجحفى والى البخارى [(٢)] فى هذا الوقت فنسب إليه ولاء [(٣)] فمن ثم قيل فى نسبه « الجعفى » .

وأما جده إبراهيم فلم نقف على شيء من أخباره ، ،أما والده إسماعيل فكان عالمًا جليلاً سمع من حماد بن زيد ، والإمام مالك ، وروى عنه العراقيون ، ذكر له ابن حبان ترجمة فى (كتاب الثقات) وترجم له ابنه أبو عبد الله الإمام فى (التاريخ الكبير) .

وقد جمع والده إلى العلم الورع والتقوى روى عنه أنه قال عند وفاته : (لا أعلم فى مالى درهمًا من حرام ولا من شبهة) .

فالبخارى من بيت علم ، ودين ، وورع ، فلا عجب ورث هذه الخلال الكريمة فيما ورث عن أبيه .

---

(١) بردذيه بفتح الباء الموحدة وسكون الراء ، وكسر الدال بعدها زاى ساكنة قبل معناه بالفارسية « الذراع » وهذا المشهور فى ضبطه وقيل غير ذلك « مقدمة فتح البارى » ج٢ ص ١٩٣، ط منير.

(٢) بخارى من أعظم مدن ما وراء النهر بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام «وفيات الأعيان» وهى من الإقاليم المعروف بتركستان الغربية ومن مدن هذا الإقليم : سمرقند ، وفرغانة ، وطاشقند، وهى تحت الحكم الروسى الآن وإلى بخارى نسب إليه .

(٣) ولاء إسلام لاولاء عتق عملاً بمذهب من يرى أن من أسلم على يد شخص فولاؤه له والولاء نوع من الروابط التى جعلها الإسلام لتوثيق عرى الوحدة ، وتأكيد الأخوة بين المسلمين .

مولده ونشأته :

ولد الإمام البخارى يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة من الهجرى ببلدة بخارى .

وقد مات أبوه وهو صغير فكفلته أمه ، وأحسنت تربيته ، وقد كان له من مال أبيه الذى تركه له ما أعانها على تنشئته نشأة كريمة صالحة ، وقد لاحظته العناية الإلهية من صغره ، فقد روى أنه أصيب فى عينيه وهو صغير فحزنت أمه لذلك حزنًا شديدًا، ولجأت إلى ربها بالدعاء ، فرأت فى المنام الخليل إبراهيم عليه السلام يقول لها : يا هذه قد رد الله على ولدك بصره بكثرة دعائك ، فأصبح وقد رد الله عليه نور عينيه فتبدل حزنها سرورًا .

نبوغه المبكر :

وقد ظهر نبوغه من صغره وهو فى « الكتاب » فرزقه الله سبحانه قلبًا واعيًا وحافظة قوية ، وذهنًا حادًا ، وألهم حفظ الحديث ، وأخذ منه بحظ كبير ولما يبلغ العاشرة من عمره ، ثم صار يختلف إلى علماء عصره وأئمة بلده ، فأخذ عنهم وصار يراجعهم ويناقشهم وما أن بلغ السادسة عشر من عمره المبارك حتى حفظ كتب ابن المبارك، ووكيع ، وعرف كلام أهل الرأى ، وأصولهم ومذهبهم.

خروجه إلى الحرمين :

وفى سنة عشر ومائتين خرج إلى بيت الله الحرام حاجًا هو وأمه وأخوه أحمد، وكان أسن منه ورجع أخوه إلى بخارى ، أما هو فقد آثر المقام بمكة ، وكانت مكة من المراكز العلمية المهمة فى الحجاز ، وقد وجد فيه طلبه ، وما يشبع نهمه من العلم والمعرفة ، وكان يذهب إلى المدينة بين الحين والحين ، وفى الحرمين الشريفين ألف بعض كتبه ، ووضع أساس الجامع الصحيح وتراجمه ، وقد ألف

التـاريخ الكبيـر عند قبـر النبى ﷺ ، وكان يـكتبـه فى الليالى المقـمرة وتواريخـه الثلاثة: الصغير، والأوسط ، والكبير ، تنم عن قدرته الفائقة فى العلم بالرجال، والبصر بالنقد ، حتى كان يقول : كل اسم فى التاريخ إلا وله عندى قصة .

ارتحاله إلى الآفاق :

وقد ضرب الإمام فى باب الارتحـال بسهم راجح ، وكل قطر من أقطار الإسلام إلا وله إليه رحلة ، روى عنه أنه قـال : « دخلت إلى الشام ، ومصـر، والجزيرة مرتين ، وإلى البصـرة أربع مرات ، وأقمت بالحجاز سنـة أعوام ، ولا أحصى كم دخلت إلى الكوفة ، وبغداد مع المحدثين » .

وقد كـانت بغداد آنئذ بلد الخـلافة وموئل العلم والعلمـاء ،وفيها التـقى بالإمام أحمد بن حـنبل مراراً ، وكثير مـاكان يحثه على الإقـامة بها ويلومه عـلى الإقامة بخراســان ، وفى كل هذه الرحلات المتتابعـة المضنية كان البخـارى دائبًا على جمع الأحاديث والعلم ، وتقييـد معارفه بالكتابة ، فقد كان يسـتيقظ فى الليلة الواحدة من نومه ، يوقـد السراج ، ويكتب الفـائدة تمر بخاطره ثم يطفيء السـراج ، وقد يفـعل ذلك قريبًا من عـشرين مـرة فى الليلة الواحدة ، وهكذا يكـون الإخلاص للعلم ، والتفانى فى سبيل الـمعرفة .

ما حدث بينه وبين الذهلى :

ومنذ سنة خمسين ومائتين ذهب إلى نيسابور فتلقاه أهلها بالترحاب ، وشارك فى ذلك شيخه الذهلى والعلماء ، وروى عن مـسلم بن الحجاج صاحب الصحيح أنه قال : « لما قدم مـحمد بن إسمـاعيل نيسابور ما رأيت والـيًا ولا عالمًا فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به ، اسـتقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاثة »[1] وقال محمد

---

(١) المرحلة : المسافة التى يقطعها المسافر فى نحو يوم وهى نحو ٤٤ ك.م تقريبًا (المصباح المنير)

بن يحيي الذهلى : من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً فليستقبله فإنى أستقبله ، فاستقبله محمد بن يحيى الذهلى وعامة علماء نيسابور فدخل البلد، فنزل دار البخاريين ، وقد مكث مدة يحدث على الدوام ، وكان الذهلى يوصى الناس بالاستماع إليه فقد روى عنه أنه قال : « اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم فاسمعوا منه » .

الفتنة

ثم نفس عليه بعض الحاسدين وشغبوا عليه و زعموا أنه قال بخلق القرآن وبسبب هذا حدث بينه وبين شيخه الذهلى جفاء وقطيعة، حتى لقد قال الذهلى : « من زعم بالقرآن مخلوق فهو مبتدع ولا يجالس ، ولا يكلم ، ومن ذهب بعد هذا إلى مجلسه فاتهموه » ، فانقطع الناس عنه إلا مسلمًا وأحمد بن سلمة فقال الذهلى : «ألا من قال باللفظ فلا يحضر مجلسنا»، وكأنه كان يريد الإمام مسلمًا، لأنه كان يتردد إلى الإمام البخارى ، فأخذ مسلم رداءه وقام من مجلسه على رؤوس الناس ، فبعث إلى الذهلى جميع ما كان كتبه عنه على ظهر حمال .

البخارى برىء من هذه التهمة:

وفى الحق أن البخارى برىء من هذه التهمة،فقد روى أن رجلاً قام إليه فسأله: ما تقول فى اللفظ بالقرآن مخلوق أو غير مخلوق ؟ فأعرض عنه البخارى ولم يجبه «ثلاثًا» ، فألح عليه الرجل فقال البخارى : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة ، ومراده بأفعال العباد قراءتهم وتلفظهم، وهذا الذى قاله الإمام هو الذى عليه المحققون والسلف من التفرقة بين المقروء والقراءة ، ولكن الحسد يعمى ويصم .

وقد ثبت من البخارى أنه كان يقول : الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ،

والقرآن كلام الله غير مخلوق ، وأفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي، على هذا حييت، وعليه أموت، وعليه أبعث إن شاء الله،وثبت عنه أنه قال: من زعم أنى قلت لفظى بالقرآن مخلوق فهو كذاب[1] وقد اشتد غضب الذهلى عليه حتى قال: لا يساكننى هذا الرجل فى البلد فرأى البخارى أن الخير الخروج منها حفاظًا على نفسه ، ورغبة فى القضاء على الفتنة فخرج [2].

إلى بخارى :

فخرج من (نيسابور) عائدًا إلى بلده (بخارى) ، فاحتفل الناس بمقدمه ونصبت له القباب على فرسخ [3] من البلد ، واستقبله أهلها جميعًا ، ونثروا عليه الدراهم والدنانير ، فبقى بها مدة يحدث ويعلم ثم وقع بينه وبين أمير بخارى (خالد ابن أحمد الذهلى) ما عكر الصفو وكان سبب ذلك اعتزاز الإمام بالعلم ، وذلك أن خالد هذا بعث إليه أن احمل إلى كتب (الجامع) و (التاريخ) لأسمع منك فقال الإمام للرسول : قل له إنى لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين ، فإن لم يعجبك هذا ، فأنت سلطان فامنعنى من المجلس ، ليكون لى عذر عند الله يوم القيامة أنى لا أكتم العلم ، فاستعان الأمير بمن شغب عليه ، وتكلم فيه ، فاتخذ من ذلك ذريعة لنفيه ، فنفاه من البلد ، وقد دعا عليه الإمام دعوة مظلوم تفتحت لها أبواب السماء ، فلم يمض شهر حتى أمر ابن طاهر بأن

(١) المصدر السابق ص ٢٠٤ ، انظر شروط الأئمة الخمسة ص ٢٢ هامش .

(٢) ومع كل ما جرى من الذهلى فقد أخرج البخارى حديث الذهلى فى صحيحه إلا أنه كان يقول: حدثنا محمد أو حدثنا محمد بن خالد ينسبه إلى جده ، أخذًا بعلمه ودفعًا لما يتوهم من أن شيخه محق فى طعنه فيه لو صرح باسمه ، فانظر كيف بلغ السمو النفسى بالبخارى !!!

(٣) الفرسخ ثلاثة أميال .

ينادى على خالد بن أحمد على أتان [١]وأشخص على إكاف[٢]وكان عاقبة أمره ذلاً وحبسًا .

وفـاتـه :

أما البخارى فقد كتب إليه أهل (سمرقند) يطلبونه إلى بلدهم ، فسار إليهم ، فلما كان (بخرتنك) وهى قرية على فـرسخين من (سمرقند) ، وكان له أقارب بها ، فنزل عليهم ، فاتفق أن مرض بها وتوفى .

وكانت وفاته ليلة عيد الفطر سنةستـة وخمسين ومائتين عن اثنتين وستين وسنة إلا ثلاثة عشر يومًا ، وكان أوصى قبل وفـاته أن يكفن فى ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامـة ، فامتثل القوم ودفن بعد ظهر يوم عيد الـفطر بعد حياة حافلة بجلائل الأعمال ، وطول السفر والارتحال ، فرضى الله عنه وأرضاه .

شيـوخـه :

وقد أتاحت له رحـلاته لقاء الشيـوخ الذين هم محل الثقـة والأمانة ، والذين بلغوا حد الكثرة الكاثرة روى عنه أنه قـال : « كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس فيهم إلا صـاحب حديث ، ولم أكتب إلا عمن قـال : الإيمان قول وعمل » ومن أعيان شيوخه : على بن المدينى ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، ومحمد ابن يوسف الفريابى ، ومكى بن إبراهيم البلخى ، ومحمد بن يوسف البيكندى، وابن راهويه ، وعدد شيوخه الذين خرج عنهم فى الصحيح ٢٨٩ شيخًا .

---

(١) الأتان : الحمارة .

(٢) إكاف : بردعة .

تلاميذه :

وقد روى عنه خلق لا يحصون حتى قيل إنه سمع منه الصحيح تسعون ألفًا [١] من أعيانهم مسلم بن الحجاج ، والترمذى والنسائى ، وابن خزيمة ، وابن داود، ومحمد بن يوسف الفربرى [٢]، وإبراهيم ابن معقل النسفى ، وحماد بن شاكر النسوي، ومنصور بن محمد البزدوى ، وهؤلاء الأربعة هم أشهر رواة الصحيح عنه .

البخارى رزق حافظة وذكاء نادرين :

كان البخارى فى حفظه ، وذكائه وعلمه بالرجال ، وعلل الحديث آية من آيات الله فى الأرض ، وقد حفظ الله سبحانه وتعالى به وبأمثاله من أئمة الحديث الجامعين له سنة نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه ، وقد روى عنه أنه قال : أحفظ مائة ألف حديث صحيح ، ومائتى ألف حديث غير صحيح [٣] .

وليس أدل على حفظه وسعة اطلاعه وتوقد ذهنه مما حدث له لما قدم بغداد ، فقد اجتمع عليه علماء بغداد ، وأرادوا امتحانه فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها يعنى جعلوا متن هذا لإسناد ذاك وإسناد هذا لمتن ذاك - ثم اعطوا كل واحد منهم عشرة أحاديث منها ، فألقى عليه الأول العشرة التى عنده ، فكان

---

(١) مقدمة فتح البارى ج٢ ص ٢٠٤ .

(٢) فربر بكسر الفاء وفتح الراء وسكون الباء قرية ببخارة

(٣) ليس المراد بهذه الألوف الكثيرة أنها كلها أحاديث متغايرة كما يظن البعض ، وإنما هى طرق متعددة للأحاديث ، وقد يروى الحديث الواحد بعشرات الأسانيد فتعتبر هذه الأسانيد بمثابة الأحاديث ، وما هى فى الحقيقة والواقع إلا طرق لحديث واحد ، فيتخير أى إمام منها أصحها وأوثقها فى نظره ، ويدع ما عدا ذلك ، وقد يكون فيما ذكره ما ليس صحيحًا عند غيره وقد يكون فيما تركه ما هو صحيح فى الواقع ، وأيضا فيدخل فى هذه الألوف آثار الصحابة والتابعين وغيرهم ، فكن على ذكر من ذلك حتى لا يشكل عليك الأمر فى مثل هذا .

كلما ذكر حديثًا قال: له البخارى : لا أعرفه ، وهكذا حتى انتهى العشرة من سرد ما عندهم فصار الجهلاء من الحاضرين يحكمون على البخارى فى أنفسهم بالعجز والتقصير، وأما العلماء منهم فيقولون : فهم الرجل، ثم التفت البخارى إلى الأول فقال له: أما حديثك الأول فصحته كذا، وأما حديثك الثانى فصحته كذا ، حتى انتهى من ذكر أحاديثه العشرة ، ثم التفت إلى الثانى والثالث وهكذا إلى العاشر ، يذكر الحديث المقلوب ثم يذكر صحته ، فلم يجد علماء بغداد بدًا من الاعتراف له بالحفظ والتبريز والإمامة .

وعلق بعض الحاضرين لهذا الامتحان القاسى فقال : ليس العجب من إدراكه الصواب ولكن العجب كل العجب سرده للأحاديث على الترتيب الذى سمعه من الممتحنين من مرة واحدة .

وكان البخارى يقول : لا أجيء بحديث عن الصحابة والتابعين إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم ، ولست أروى من حديث الصحابة والتابعين - يعنى من الموقوفات - إلا وله أصل أحفظ ذلك عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ .

ثناء الأئمة عليه :

فلا عجب ، والبخارى بهذه المنزلة من العلم والحفظ أن أثنى عليه شيوخه وأقرانه ومن جاء بعده ، سأل رجل قتيبة بن سعيد عن البخارى فقال : يا هؤلاء نظرت فى الحديث ، ونظرت فى الرأى وجالست الفقهاء والعباد والزهاد ، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل ، وشهد له إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة فقال : ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل ، وأثنى عليه أقرانه قال أبو حاتم الرازى : لم تخرج خراسان قط أحفظ من محمد بن إسماعيل ولا قدم منها إلى العراق أعلم منه وروى الحاكم بسنده أن مسلمًا صاحب الصحيح جاء إلى البخارى فقبله بين عينيه وقال : « دعنى حتى أقبل رجليك يا

أستاذ الأستاذين ، وسيد المحدثين ، وطبيب الحديث فى علله » ، أما ثناء من جاءوا بعده فيكفى فيه قول الحافظ ابن حجر « لو فتحت باب الثناء عليه ممن تأخر عن عصره لفنى القرطاس ، ونفدت الأنفاس ، فذلك بحر لا ساحل له [١] » .

صفاته الْخَلْقِيَة والْخُلُقِيَة :

كان البخارى رجلاً نحيف الجسم ، بين الطويل والقصير ، يميل إلى السمرة ، متقللاً من المأكل جدًا ، وكان غاية فى الحياء والكرم والسخاء والزهد فى الدنيا ، والرغبة فى الآخرة ، وكان له مال كثير ينفق منه سراً وجهراً ولا سيما فى طلب العلم، وعلى طلبته ، فقد كان يجزل له العطاء روى عنه أنه قال : كنت استغل كل أول شهر خمسمائة درهم فأنفقها فى الطلب ، وما عند الله خير وأبقى .

وكان فى غاية العفة فى القول، وتحرى الحق فى نقد الرجال ، وقد يقول فيه الرجل الذى يعرف كذبه .

« فيه نظر » ، « تركوه » ، « سكتوا عنه » ، وأصرح ما قاله فى رجل « منكر الحديث » .

ومع عفته فى النقد كان يترك أحاديث الرجل لمجرد الشك فيه ، روى عنه أنه قال: « تركت عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر وتركت مثلها أو أكثر منها لغيره لى فيه نظر » .

والإمام البخارى مثل يحتذى به فى النقد العف النزيه ، فما أجدر النقاد بالاقتداء به.

---

(١) مقدمة الفتح ج٢ ص ١٦٩ ـ ٢٠٢ .

اعتزازه بعلمه :

وكان البخارى شـريف النفس ،موفور الكرامة ، شديد الاعـتزاز بالعلم يصونه من الابتذال والسـعى به إلى بيوت الأمراء والسـلاطين ،وقد مرت قصـته آنفًا مع والى بخارى خـالد بن أحمد الذهلى وإبائه أن يذهب إليـه ليقرأ عليـه وعلى بنيه الجامع الصحيح والتاريخ، وهذه سمة العلماء الربانيين الذين لا يخشون إلا الله، ولا يبذلون العلم طـمعًا فى الدنيا والجـاه ، وما أكثـر هؤلاء فى تاريخ الإسلام ، ولا سيما فى عصوره الذهبية الأولى .

إجادته للرمى :

وقد تعلم البخـارى الرمى وحذقه حتى قيل : إنه مـا أخطأ فى حياته المرمى إلا مرتين وهو فى ذلك يصـدر عن ائتمار بالسنة التى تحـبب فى الرمى وفنون الحرب وتعلمها وكان غرضه بهذا أن يكون على اسـتعداد لقتال أعداء الإسلام ، والدفاع عن حماه، وهكذا ينبغى أن يكون العلماء يدافـعون عن الإسلام باللسان ، يعدوا أنفســهم للجهـاد حتى إذا مـا دعا داعى الجهـاد كانوا أسـرع الناس إلى استـجابة النداء، ولقاء الأعداء .

وفى تاريخ الإسلام كـثير من أئمة العلـم كالعز بن عبـد السلام ، وتقى الدين أحمد بن تيمية ، كان لهم أكبر الأثر فى إثارة الحمية فى النفوس ، وكسب المواقع الفاصلة .

مؤلفاته :

للإمام البخارى مؤلفات كثيرة أشهرها :

(١) الجامع الصحيح .

(٢) الأدب المفرد .

(٣) التاريخ الصغير .

(٤) التاريخ الأوسط .

(٥) التاريخ الكبير .

(٦) التفسير الكبير .

(٧) المسند الكبير .

(٨) كتاب العلل .

(٩) رفع اليدين فى الصلاة .

(١٠) بر الوالدين .

(١١) كتاب الأشربة .

(١٢) القراءة خلف الإمام .

(١٣) كتاب الضعفاء .

(١٤) أسامى الصحابة .

(١٥) كتاب الكنى .

وهذه الكتب منها ما هو موجود مطبوعًا أو مخطوطًا ومنها ما عرف بذكر الأئمة له ونقلهم عنه [١] .

وأحفل هذه المؤلفات وأبقاها على الزمان الجامع الصحيح ، وسنفيض القول فيه.

* * *

(١) مقدمة الفتح : ج٢ ص ٢٠٤ .

الجامع الصحيح

كان الأئمة قبل البخارى لايقصرون مؤلفاتهم على الأحاديث الصحيحة ، بل كانوا يجمعون بين الصحيح والحسن والضعيف ، تاركين التمييز بينها إلى معرفة القارئين والطالبين بنقد الأحاديث ، والتمييز بين القبول والمردود ، إلى أن جاء البخارى فرأى أن يخص الصحيح بالتأليف ، فألف كتابه الصحيح ، وسماه :

«الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»

وبذلك يكون الإمام البخارى قد خطا بالتأليف فى الحديث خطوة موفقة يسرت معرفة الحديث والاحتجاج به على الطالبين ، ولا سيما المتأخرين .

الحامل له على تأليف الصحيح :

وقد وجهه إلى ذلك العمل الجليل كلمة سمعها من أستاذه إسحاق ابن راهويه . روى عن البخارى أنه قال : « كنا عند إسحاق ابن راهويه فقال : لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ ، قال : فوقع ذلك فى قلبى فأخذت فى جمع الجامع الصحيح » ، وقد قوى عنده العزم رؤيا رآها فقد روى عنه أنه قال : رأيت النبى ﷺ وكأنى واقف بين يديه ، وبيدى مروحة أذب بها عنه ، فسألت بعض المعبرين فقال لى : أنت تذب الكذب عن حديث رسول الله ﷺ ، فهو الذى حملنى على إخراج الجامع الصحيح .

منهج البخارى فى جمع الصحيح :

لقد نهج البخارى فى جمع صحيحه منهجًا يدعوا إلى الثقة والاطمئنان إلى صحة أحاديثه ، وقدبالغ فى التحرى عن الرواة ، والتوثق من صحة المرويات ، وبذل فى هذا أقصى ما وصل إليه الجهد الإنسانى ، وما يزال يوازن بين

المرويات، ويمحصها، ويتخير منها ماتركن إليه نفسه حتى صار كتابه إلى الحالة التى هو عليها تحريرًا وتنقيحًا ، يدل على ذلك ما روى عنه أنه قال : صنفت هذا الجامع فى ستمائة ألف حديث [١] فى ستة عشرة سنة .

ومع أن البخارى اتبع فى جمع صحيحه قواعد البحث العلمى الصحيح فقد استلهم الجانب الروحى من نفسه ، فقال تلميذه الفربرى سمعت محمد بن إسماعيل البخارى يقول : « صنفت كتاب الجامع فى المسجد الحرام ، وما أدخلت فيه حديثًا إلا استخرت الله ، وصليت ركعتين ، وتبينت صحته » .

ومراده أن بوب أبوابه ، وضع أساسه فى المسجد الحرام ، ثم بيض تراجمه وأصول فى الروضة [٢] بين قبر النبى ﷺ ومنبره ، ثم صار يجمع ما تيسر له من الأحاديث ، ويضعها فى أبوابها اللائقة بها فى الحرمين وغيرهما من البلاد التى ارتحل إليها ، وقد مكث فى تأليف صحيحه ستة عشرة سنة ، وهو يحرر ويدقق وينتقى ويتخير ما هو على شرطه حتى جاء كتابه على ما أحب ، ويحبه طلاب الحقيقة ، ورواد البحث .

وبذلك اجتمع لهذا الكتاب الصحيح من دواعى التوفيق إلى الحق والصواب ما لا يجتمع لغيره ، فلا عجب أن كانت له منزلة سامية فى نفوس العلماء ، وأن تلقته الأمة الإسلامية بالقبول والاطمئنان إلى ما فيه ، وإن استحق أن يطلق عليه « أنه أصح الكتب المدونة فى الحديث النبوى » .

براعة البخارى فى النقد :

وللإمام البخارى فى تعديل الرجال وتجريحهم ، ونقد المتون ونقد الرواية

(١) كن على ذكر مما ذكرناه سابقًا فى تعليل هذه الكثرة الكاثرة . «راجع ص٥١» الإشراف الفني
(٢) فى الحديث الصحيح الذى رواه مسلم فى صحيحه « ما بين بيتى ومنبرى روضة من رياض الجنة » .

شروط عالية دقيقة ، وشفوف نظر ، وملكة عـجيبة اكتسبها من طول ما بحث ، ونقد . ومن طول ما عرض له من علل الأسانـيد والمتون وذلك كالنطاسى البارع الذى يحـصل له من طول مـلازمـتـه لمهنـة الطب وكـثـرة مـا عـرض عليـه من الأمـراض، نـوع من العلم ، قـد يصل إلى حـد الإلهـام ، بالعلل والأمـراض، والوقوف على حـقيقتهـا ومكامنها مهمـا كانت خفيـة ، أو كانت عوارضهـا غير واضحة .

وكالصيرفى الماهر الذى اكتسب بطول ملازمته الصيرفى التمييز بين النقود الجيدة السليمـة والنقود الزائفة وربما تسـأله عن السبب فى الحكم عليه فـلا يجيب وهذه الملكة فى التمـييز بين الصـحيح من الحديث والعليل تكاد تكون عند مـعظم أئمة الحديث وجـهابذته ، وإن كـانوا يتفـاوتون فيـها على حـسب الأصالة فى الـنقد والاستعداد ، وسعـة الاطلاع ولعلك لمحت هذا التنظير بين المحدثين والأطباء فى كلمة الإمام مسلم للبخارى آنفـًا : « يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين ، وطبيب الحديث فى علله » وبين المحدثين والصيـارفـة فى تعبيرهم عـن نقـاد الحـديث بـ « صيارفة » .

شروط البخارى فى التصحيح فى القمة :

من المعروف المقرر عند أئمة الحديث وعلمائه أن شروط الحديث الصحيح : أن يكون راويه مـسلمًا ، عـاقلاً صـادقـًا ، غـير مـدلـس ولا مخـتـلط [1]، متصفًا بصفات العدالة [1]ضابطًا لما يرويه متحـفظًا عليه ، سليم الذهن والحواس التى لا بد منها فى السماع والضبط ، قليل الوهم ـ الغلط ـ سليم الاعتقاد .

(١) المدلس : هو الذى يروى عمن عاصره ما لم يسمعه منه موهمًا أنه سمعه منه .
والمختلط : هو الذى طرأ عليه كثرة الغلط أو الخطأ بسبب كبر سن أو عمى أو ضياع كتبه مثلا .

وأن يكون إسناده [٢] متصلاً ، فلا إرسال فيه ، ولا انقطاع ولا إعضال [٣] وأن يكون متن الحديث غير شاذ ، ولا معلل[٤]

فإذا اجتمعت هذه الشروط فى الحديث كان صحيحًا يعنى فى نسبته إلى قائله وترجح ترجيحًا قويًا فى الصدق هذه النسبة يكاد يصل عند أهل هذا الفن المتمرسين فيه إلى الحد العلم واليقين .

ومن ثم يتبين لنا أن الشروط التى وضعها المحدثون لصحة الحديث تقضى الثقة والطمأنينة ، وترجح جانب الصدق على الكذب ، والصواب على الخطأ ومما ينبغى ان يعلم أن البخارى لم ينقل عنه أنه قال : شرطى فى صحيحى كذا وكذا على التفصيل والتصريح كما يصنع بعض المؤلفين ، وإنما عُرف ذلك من سبر [٥] كتابه والبحث فيه .

والذى استخلصه العلماء بعد البحث والتتبع أن الإمام البخارى فى صحيحه التزم أعلى درجات الصحة ، ولا ينزل عن هذه الدرجة إلا فى بعض الأحاديث التى ليست من أصل موضوع الكتاب كالمتابعات والشواهد [١]، والأحاديث المروية عن

---

(١) العدالة : ملكة أى حالة نفسية راسخة تحمل على ملازمة التقوى ، والمروءة .
والتقوى : امتثال المأمورات واجتناب المنهيات فلا يفعل كبيرة ولايصر على صغيرة ولا يكون مبتدعًا بدعة تخل بعدالته ، والمروءة : آداب نفسانية تحمل مراعاة الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات فيرتفع عن صغائر الخسة ، والمباحات التى تواضع العرف على إخلالها بالكرامة .

(٢) السند والإسناد : هم الرواة الذين يرون الحديث .

(٣) المرسل من الحديث : ما حذف من سنده الصحابى ، والمنقطع ما حذف من سنده راو واحد غير الصحابى ولو فى مواضع ، والمعضل ما حذف من سنده إثنان فأكثر على التوالى .

(٤) الشاذ : هو الحديث الذى خالف فيه الثقة من هو أوثق منه ، والمعلل ما اطلع فيه على علل خفية غامضة تطعن فى صحة الحديث .

(٥) اختبرها وتعرف عليها .

الصحابة والتابعين .

وليس من شك فى ان الرواة يتفاوتون فى الأخذ عن شيوخهم اتقانا وضبطا ، وطول ملازمة ومصاحبة وقلة ذلك ، كما يتفاوتون فى العدالة والأمانة ، والبخارى فى صحيحه إنما يعتمد من الرواة من كانوا فى أعلى الدرجات من هذه الصفات وسأوضح ذلك بمثال : ذلك أن تلامذة الإمام الزهرى مثلا على خمس طبقات ودرجات ولكل طبقة مزية على التى تليها :

الطبقة[٢] الأولى : هم الذين امتازوا بالعدالة والإتقان والأمانة ، وطول الملازمة للزهرى فى السفر والحضر مثل : مالك ، وسفيان بن عيينة ورجال هذه الطبقة هم مقصد البخارى فى صحيحه .

الطبقة الثانية : وهم الذين شاركوا الأولى فى التثبت والأمانة إلا أن رجال الأولى امتازوا بطول المصاحبة للزهرى سفرا وحضرا ، أما رجال الثانية فلم يلازموا الزهرى إلا مدة يسيرة فكانوا فى الإتقان والمعرفة بحديثه دون الأولى ، وذلك مثل الأوزاعى والليث بن سعد ورجال هذه الدرجة الثانية يعتمد رواياتهم الإمام مسلم أما البخارى فلا يخرج من أحاديثه إلا قليلا فى غير أصول الكتاب كما ذكرنا آنفا .

الطبقة الثالثة : وهم من دون الثانية مثل : جعفر بن برقان وزمعة بن صالح فلا يخرج لهم البخارى أصلا ، وقد يخرج لهم فى المتابعات والشواهد .

أما رجال الطبقة الرابعة والخامسة وهم المجرحون والضعفاء فلا يخرج لهم

---

(١) المتابعة : موافقة راو لراو آخر فى رواية لفظ الحديث .
والشاهد : الحديث الذى يوافق حديثًا آخر فى معناه .

(٢) الطبقة : هم الرواة الذين تقاربوا فى السن ولقاء الشيوخ .

البخارى ومسلم .

وهكذا يتبين لنا ان شرط البخارى فى صحيحه فى القمة .

البخاري حافظ وفقيه مجتهد :

ان مهمة جامعى الأحاديث وحفاظه الأساسية هى جمع السنة وحفظها من الضياع ولم تكن مهمتهم الفقه واستنباط الأحكام ، فتلك وظيفة الفقيه ، ولكن البخارى لم يخل كتابه الفوائد الفقهية والأحكام والآداب ، فاستخرج بفهمه من المتون معانى كثيرة فرقها فى أبواب كتابه نحسب مناسباتها ، كما اعتنى فيه بذكر بعض الآيات القرآنية التى لها صلة فقهية أو لغوية بالموضوع الذى يترجم له ، وما ورد عن السلف فى تفسير الآيات ، ويتجلى فقه البخارى فى إيراده لبعض المسائل لا على سبيل القطع إذا كان فى المسألة اختلاف ولم يترجح أحد الآراء عنده كقوله: باب : هل يكون كذا ؟ او من قال كذا ؟ ، وفى إيراده لأقوال بعض الصحابة أو التابعين التى تشهد لرأى و أو ترجح رأيا على رأى ، وفى تعليقاته الدقيقة التى يتبع الحديث بها فيقول : قال ابو عبدالله - يريد نفسه - كذا وكذا ، وأكثر ما يتجلى فقهه فى التراجم ولذلك قيل : « فقه البخارى فى تراجمه » .

وقد ذكروا ان البخارى كان شافعيا ، وقد عده الإمام السبكى فى « طبقات الشافعية » .

والذى يترجح عندى انه كان فقهيًا مستقلا بالاجتهاد ولم يكن مقلدا وله استنباطات تفرد بها ، وآراؤه أحيانا توافق مذهب أبى حنيفة ، وأحيانا مذهب الشافعى، وأحيانا تخالفهما ، وتارة يختار مذهب ابن عباس ، وتارة أخرى مذهب مجاهد وعطاء إلى غير ذلك والخلاصة أنه كان حافظا بارعا وفقيها مجتهدا ، وان كان الذى غلب عليه الحفظ لا الفقه .

طريقة البخارى فى تنظيم كتابه :

قسم البخارى كتابه إلى كتب والكتب إلى أبواب بدأه ببدء الوحى ؛ لأنه الأساس لكل الشرائع .

ثم ذكر كتاب الإيمان ، ثم العلم ، ثم الطهارة ، ثم كتاب الصلاة ، ثم كتاب الزكاة . واختلفت النسخ فى الصوم والحج أيهما قبل الاخر ؟ ثم كتاب البيوع ، وبعد أن انتهى من المعاملات ذكر المرافعات ، فذكر كتاب الشهادات ، ثم كتاب الصلح ، ثم كتاب الوصية والوقف ، ثم كتاب الجهاد ، ثم عرض لأبواب غير فقهية مثل بدء الخلق وتراجم الأنبياء والجنة والنار ، ثم مناقب قريش ، وفضائل الصحابة .

ثم ذكر السيرة النبوية والمغازى وما إليها ، ثم كتاب التفسير ، ثم عاد إلى الفقه من نكاح وطلاق ونفقات ، ثم كتاب الأطعمة ، ثم كتاب الأشربة ، ثم كتاب الطب ، ثم كتاب الأدب والبر والصلة ، والاستئذان ، ثم كتاب النذور والكفارات ، ثم كتاب الحدود والإكراه ، ثم كتاب تعبير الرؤيا ، ثم كتاب الفتن وكتب الأحكام ، وذكر فيه الأمراء والقضاة ، ثم كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، ثم كتاب التوحيد وبذلك تم الكتاب .

وعدة كتبه (٩٧) كتابا ، وعدة أبوابه (٣٤٥٠) بابًا .

ومما ينبغى أن يعلم أن النسخ كما اختلفت فى تقديم بعض الكتب والأبواب على بعض ، اختلفت فى اعتبار بعض الكتب أبوابًا وبعض الأبواب كتبًا كما يعلم ذلك من مراجعة متن البخارى المطبوع وكتب الشروح له .

وفى بعض أبوابه توجد الأحاديث الكثيرة ، وفى بعضها ما فيه حديث واحد ، وفى بعضها ما فيه آية من كتاب الله ، وبعضها لا شيء فيه ،وكأن لم يجد فى

هذا الباب الذى ترجم له حديثًا على شروطه التى أسلفناها ، فتركه هكذا عسى أن يتيسر له حديث فيما بعد .

تكراره لبعض الأحاديث ، أو تجزئته لها ، أو اختصارها :

لقد جرى الإمام البخارى فى صحيحه على تكراره لبعض الأحاديث أو تجزئته لها ، أو اختصارها فى الأبواب المختلفة وذلك بحسب ما يستخرج منها من الأحكام، وبحسب ما يقتضيه المقام ، والبخارى لا يفعل ذلك غالبًا إلا لفوائد تعود إما إلى سند الحديث أو متنه ، وقلما يورد حديثًا واحدًا بإسناد واحد ولفظ واحد فى موضعين إلا نادرًا جدًا .

ومن الفوائد التى يقصدها بعمله هذا تكثير طرق الحديث أو التنبيه على اختلاف بعض الألفاظ أو أن يكون بعض الرواة قد روى بالعنعنة (١)وقد ثبت عنده فى رواية أخرى التصريح بالسماع بدل لفظ «عن» فيورده لذلك ، إلى غير ذلك من الاعتبارات الدقيقة التى تظهر جلية لمن يدرس الكتاب دراسة واعية دقيقة .

الأحاديث المعلقة فى صحيح البخارى :

المراد بالتعليق ـ فى اصطلاح المحدثين ـ أن يحذف من مبتدأ إسناد الحديث واحد أو أكثر وذلك مثل قول البخارى مثلاً قال مالك عن نافع عن ابن عمر كذا ، أو قال مجاهد عن ابن عباس عن النبى ﷺ كذا ، أو قال الزهرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة عن النبىﷺ كذا،فكل ذلك معلق؛ لأن بين البخارى وبين مالك ، ومجاهد ، والزهرى بعض رواة غير مذكورين وتعليقات البخارى

---

(١) العنعنة هى الرواية بلفظ « عن فلان » والعنعنة تفيد الاتصال عند البخارى بشرطين :
(أ) معاصرة الراوى لمن روى عنه(ب) أن يثبت لقيهما وأما مسلم فيكتفى فى العنعنة بالمعاصرة فقط ولا يشترط اللقى وشرط البخارى فى العنعنة أحوط وأدق .

منها ما هو مرفوع ، ومنها ما هو موقوف ومنها ما هو بصيغة الجزم كقال وروى وذكر مثلاً ومنها ما هو بصيغة التضعيف : كقيل وروى ويذكر.

وتعليقات البخارى منها ما هو صحيح ومنها ما ليس بصحيح ، ومنها ما هو على شرطه فى الصحة ، ومنها ما ليس كذلك ولا يقال كيف يورد البخارى فى كتابه ما ليس بصحيح ؛ لأن الأحاديث المعلقة ليست من أصل الكتاب وموضوعه [(١)] وإنما هى تذكر للاستشهاد على معنى أو قول أو للترجيح أو لغير ذلك من الأغراض ويحسب القارىء هذا ولا داعى للدخول فى تفصيلات علمية دقيقة .

ثلاثيات البخارى :

وللبخارى فى صحيحه أحاديث [(٢)] علا فيها حتى صار بينه وبين النبى ﷺ ثلاثة رواة ، وهى المعروفة بالثلاثيات ، وعدتها اثنان وعشرون حديثًا وقد أفردها بعض العلماء بالتأليف كالعلامة الشيخ على القارى الحنفى .

ومن أمثلة هذه الثلاثيات ما ذكره فى (كتاب العلم ـ باب إثم من كذب على النبى ﷺ) ، قال البخارى : حدثنا مكى بن إبراهيم (قال) حدثنا يزيد بن أبى عبيد عن سلمة ـ يعنى ابن الأكوع ـ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من يقل على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار » .

الأحاديث المنتقدة على البخارى :

قد انتقد بعض الحفاظ كالدار قطنى على البخارى أحاديث ذكرها فى صحيحه

---

(١) لأن موضوع « صحيح البخارى » والغرض الذى ألف لأجله هو ذكر الأحاديث المسندة المتصلة المرفوعة الصحيحة وما عدا ذلك أمور تذكر بالتبع، فيتسامح فيها ما لا يتسامح فى الأصل .

(٢) إذا قلت سلسلة الرواة بين الإمام الراوى ونهاية المسند سمى الإسناد عاليًا وإن كثرت سمى نازلاً.

وليست على المستوى والدرجة العالية التى التزمها فى صحيحه .

وليس معنى هذا أن هذه الأحاديث ضعيفة ضعفًا يصل بها إلى حد أنها موضوعة أو منكرة فما قال هذا أحدقط من أئمة النقد الموثوق بهم والذين يرجع إليهم فى التعديل والتجريح ، ونقد الرجال ، والبصر بالمتون على توالى العصور والأجيال، وكل ما هنا لك أنها ليست فى مستوى معظم أحاديث الكتاب .

وعدة الأحاديث المسندة التى انتقدت على البخارى مائة وعشرة أحاديث .

منها ما وافقه الإمام مسلم على تخريجه فى صحيحه وهو اثنان وثلاثون حديثًا.

ومنها ما انفرد به البخارى ، وهو ثمانيةوسبعون حديثًا .

وقد أجاب الحافظ الكبير ابن حجر فى مقدمة شرحه الجليل المسماة « هدى السارى » عن هذه الأحاديث بجواب إجمالى ، ثم بجواب تفصيلى ، فقد عرض لها حديثًا حديثًا ، ذاكرًا نقد الناقد ، ثم يعقب النقد بالرد [1]، وهو يعطينا صورة شريفة من صور النقد العفيف ، والرد النزيه الصحيح .

ثم قال هذا العالم المحقق الكبير بعد المطاف الطويل :

« هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الأسانيد ، المطلعون على خفايا الطرق وليست كلها من أفراد البخارى بل شاركه مسلم فى كثير منها .

وعدة ذلك اثنان وثلاثون حديثًا فأفراده منها ثمانية وسبعون فقط ، وليست كلها قادحة بل أكثرها الجواب عنه ظاهر والقدح فيها مندفع وبعضها الجواب عنه محتمل واليسير منه فى الجواب عنه تعسف ، كما شرحته مجملا فى أول الفصل، وأوضحته مبينًا إثر كل حديث منها ، فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف ـ يريد صحيح البخارى ـ فى نفسه ، وجل تصنيفه فى عينه ،

(١) مقدمة فتح البارى ج٢ من ص ٨٣ ـ ١١٠ .

وعذر الأئمة من أهل العلم فى تلقيه بالقبول والتسليم ، وتقديمهم له على كل مصنف فى الحديث والقديم ، وليسا سواء : من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية ، ومن يدفع بيد الإنصاف على القواعد المرضية ، والضوابط المرعية فلله الحمد الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والله المستعان ، وعليه التكلان [١] » .

وهو كلام إمام ناقد منصف ، لا يختلف اثنان فى أنه جمع بين الحفظ والبصر بالنقد ، وبين الفقه والحذق للأصولين : أصول الدين وأصول الفقه .

ولعل من هذه الأحاديث التى وقع فيها التكلف فى الجواب والحق فيها مع الناقد حديث شريك بن أبى نمر عن أنس فى الإسراء وهو حديث طويل ، فقد خالف فيه شريك أصحاب أنس ـ يعنى الراوين عنه ـ فى إسناده ومتنه بالتقديم والتأخير ، وزيادته المنكرة وأشد أوهامه قوله ـ شريك ـ : « إن الإسراء كان قبل أن يوحى إليه » وقد أنكرها الخطابى وابن حزام ، وعبد الحق، والقاضى عياض، والنووى وغيرهم،واعتبروا ذلك غلطا من شريك،وشريك ليس بمتهم بالكذب،وقصارى أمره أنه غلط والتبس عليه الأمر .

ومما ينبغى أن يعلم أن البخارى رحمه الله أخرج الروايات الصحيحة فى الإسراء والمعراج بجانب رواية شريك ، وهو بصنيعه هذا ينبهنا من طرف خفى لا يخفى على اللبيب ما فى رواية شريك من الأغلاط فلله در البخارى فكم له من إشارات وتلميحات . وإذا علمنا أن أحاديث الجامع الصحيح على كثرتها ، لم يشكل منها إلا بضعة أحاديث ، ازددنا يقينًا بجلالة هذا الكتاب الصحيح .

ومهما يكن من شىء فهذه الهنات القليلة لا تغض من جلالة صحيح البخاري؛ فهو ـ بحق ـ عدا اليسير جداً ـ فى الدرجة العليا من الصحة ومن أراد

(١) المرجع السابق ص ١١٠ .

زيادة يقين فليرجع إلى مقدمة فتح البارى ويقرأ النقد والرد عليه .

ولا تلتفت ـ يا أخى القارئ ـ إلى إرجاف المرجفين وزعم الجاهلين أن فى صحيح البخارى أحاديث موضوعة مكذوبة، لا يزعم هذا إلا غِرّ ضيق الأفق فى العلم بالسنة ورجالها ، والعلم بشروطهم فى الرواية ، وهذا أمر انتهى إليه العماء المحققون بعد طول البحث والتمحيص ، وبعد الأناة والتريث .

ونحن لا ندعى العصمة للبخارى ولا لغيره ، ولكن الله الذى تكفل بحفظ كتابه قيض للسنة من حفظها ، وميز صحيحها من سقيمها حتى تم ماوعد الله به من حفظ القرآن الكريم .

عدد أحاديث الجامع الصحيح

ذكر العلامة ابن الصلاح فى مقدمته أن عدد أحاديث صحيح البخارى سبعة آلاف و مائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكرر ، وبغير المكرر أربعة آلاف حديث ، وتبعه العلامة الشيخ محيى الدين النووى فى كتاب « التقريب » .

وقد تكفل بعد صحيح البخارى عدا دقيقا الحافظ ابن حجر وقد ساعده على تحرير العدد أنه شرح صحيح البخارى ،وفى آخر كل كتاب يذكر عدد الأحاديث الموصولة المرفوعة ، والمعلقة ، والمتابعات وأقوال الصحابة والتابعين ، فمن ثم كان عده أدق وأشد تحريراً من عد غيره .

والذى ذكره الحافظ ابن حجر فى مقدمة الفتح ، أن جميع مافى صحيح البخارى من الأحاديث الموصلة بلا تكرار (٢٦٠٢) حديثاً .

ومن المتون المعلقة المرفوعة التى لم يوصلها فى موضع آخر من الصحيح (١٥٩) حديثا .

وأن جميع أحاديثه المكررة (٧٣٩٧) حديثاً .

وأن جملة مافى الكتاب من التعاليق (١٣٤١) حديثاً .

وجملة ما فيه من المتابعات (٣٤٤) حديثاً .

فجميع مافى الكتاب على هذا بالمكرر (٩٠٨٢) حديثاً . وهذه العدة عدا مافى الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمرويات عن التابعين فمن بعدهم .

قال الحافظ ابن حجر : « وهذا الذى حررته من عدة مافى صحيح البخارى تحرير بالغ فتح الله به لا أعلم من تقدمنى إليه وأنا مقر بعدم العصمة من السهو والخطأ والله المستعان » .

شروح الجامع الصحيح للبخارى :

لم يحظ كتاب من كتب الحديث بعناية الأمة الإسلامية مثل ماحظى بذلك «الجامع الصحيح » للإمام البخارى ، فقد اعتنى علماء الأمة به شرحا له ، واستنباطاً للأحكام منه ، وتكلماً على رجاله وتعاليقه ، وشرحاً لغريبه ، وبياناً لمشكلات إعرابه إلى غير ذلك . وقد تكاثرت شروحه حتى قال صاحب « كشف الظنون » إنها تنيف على اثنين وثمانين شرحاً ، وذلك عدا ماألف بعد عصر صاحب الكشف ، وإليك أشهر شروحه :

١ ـ شرح العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني المتوفى سنة (٧٨٦ هـ) سماه : « الكواكب الدرارى فى شرح صحيح البخارى » .

شرح فيه الألفاظ من الناحية اللغوية ، ووجه الأعاريب النحوية الخفية ، وضبط الروايات وأسماء الرجال ، وألقاب الرواة ، والتمييز بينهم ، ووفق بين الأحاديث التى ظاهرها التعارض ، وفرغ منه بمكة المكرمة سنة (٧٧٥هـ) ،قال الحافظ ابن حجر فى «الدرر الكامنة »:وهو شرح مفيد على أوهام فيه فى النقل، لانه لم يأخذ إلا من الصحف .

٢ – شرح الإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني ثم المصرى سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة وتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة سمى شرحه « فتح البارى بشرح صحيح البخارى » وهو أحسن الشروح وأوفاها .

وقد تعرض فيه لذكر اللغة والإعراب ، والفوائد الحديثية التى لا تجدها فى غيره، والنكت البلاغية والأدبية ، والاستنباطات الفقهية ، وتحرير المسائل المختلف فيها بين علماء الأمة فى الفقه والكلام تحريراً دقيقًا بالغًا من غير تحيز ولا تحيف ، وقد امتاز بجمع طرق الأحاديث،واستقراء الوارد منها فى الباب،وبيان منزلتها من

الصحة أو الضعف مما يدل على سعة حفظه وتبحره فى الإحاطة بكتب الحديث .

ولفتح البارى مقدمة تسمى «هدى السارى» لو كتبت بماء الذهب لكان قليلا عليها، وهى تعتبر بمثابة مفتاح لصحيح البخارى وقد فرغ من تأليفها سنة (٨١٣ هـ) .

ثم ابتدأ فى الشرح ، فكتب منه قطعة أطال فيها النفس ، ثم خشى أن يعوقه عن إتمامه على هذه الصفة عائق فشرع فى متوسط وهو « فتح البارى » .

وقد ابتدأ فى شرحه هذا سنة (٨١٧ هـ) وأكمله سنه (٨٤٢ هـ) ، فمكث فى تأليفه ربع قرن ، فلا عجب أن جاء هذا الشرح غاية فى التحرير والتجويد والإتقان ولقد كان الحافظ راضياً عن كتابه هذا كل الرضا .

ولما انتهى الحافظ من شرحه أولم وليمة ، دعا إليها وجوه المسلمين وقد بلغ ما أنفقه فيها خمسمائة دينار وهى نحو (٢٥٠) جنيها مصريا ، ولا يزال الكتاب محل الحظوة من جميع العلماء قديما وحديثاً وأنه لمعتمد كل من يكتب فى الحديث.

ولما طلب من العلامة الشيخ محمد بن على الصنعانى الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ صاحب « نيل الأوطار » أن يشرح صحيح البخارى التزم جادة الإنصاف ، واعترف للحافظ ابن حجر بالإمامة والسبق فقال الحديث المشهور : «لا هجرة بعد الفتح » يقصد التورية .

وإذا كان العلامة ابن خلدون نقل فى مقدمته الشهيرة عن شيوخه أنهم قالوا : إن شرح البخارى دين فى عنق هذه الأمة ـ فذلك إنما قالوه طبعا قبل أن يؤلف الحافظ شرحه[1] وقد وفى الحافظ ابن حجر هذا الدين بشرحه الجليل .

والشرح يقع فى ثلاثة عشر مجلداً كبيراً ومقدمته فى مجلد كبير وقد طبع مراراً

---

(١) توفى ابن خلدون عام ٨٠٨ هـ وشرع الحافظ فى تأليف شرحه عام ٨١٧ هـ .

فى الهند ومصر وأجود طباعته طبعة بولاق القديمة .

٣ ـ شرح العلامة الشيخ بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفى المولود سنة ٧٦٢ هـ والمتوفى سنة ٨٥٥ هـ وقد سمى شرحه « عمدة القارى » .

وهو شرح وسيط عرض فيه لتراجم الرواة ، وتباين الأنساب وبيان اللغات ، والإعراب ، والمعانى ، والبيان ، هذا إلى ما فيه من الاستنباطات الفقهية ، والآداب التى تؤخذ من الأحاديث ، وقد سلك فيه طريقة السؤال والجواب وهى طريقة حسنة مفيدة ومن حسناته أنه لا يحيل فى شرح الأحاديث المكررة على مواضع أخري، ويذكر سياق الحديث بطوله عند الشرح ، كما يذكر من خرج الحديث من أصحاب الكتب المشهورة وقد بدأ فى تأليف شرحه سنة ٨٢١هـ وفرغ منه عام ٨٤٧ هـ فيكون قد مكث فى تأليفه ربع قرن تقريبًا،وهو مطبوع بمصر وياستانبول .

٤ ـ شرح العلامة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب المصري الشافعي المشهور بالقسطلاني المتوفى سنة (٩٢٢ هـ).

وهو شرح أوجز من سابقه ، وكثيرًا ما يعتمد فيه على كلام من سبقه ولا سيما صاحب الفتح وقد سماه « إرشاد السارى إلى صحيح البخارى » ولم يتحاش من الإعادة عند الحاجة إلى البيان ، ولا فى ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن قصدًا لنفع الخاصة والعامة ، وقد كتب له مقدمة فى منزلة الحديث النبوى من الدين ، وعناية الأمة به حفظًا وجمعًا وتدوينًا ، وقد طبع مرارًا .

مختصرات الجامع الصحيح :

للجامع الصحيح مختصرات عدة منها :

١ ـ مختصر العارف بالله الصوفي القدوة الشيخ أبو محمد عبد الله بن سعد بن

أبي جمرة الأندلسي المتوفى سنة ٦٩٥ هـ وهو نحو ثلاثمائة حديث ، وقد شرح مختصره هذا وسماه « بهجة النفوس وغايتها بمعرفة ما لها وما عليها » وقد سلك فيه مسلك العناية بالمعانى دون الألفاظ ، وبالأخلاق والمواعظ أكثر من الأحكام وفيه من التحقيقات ، والتأويلات البارعة ، والفوائد البديعة ما لا تعثر عليه فى غيره ، وقد ينقل منه الحافظ ابن حجر فى شرحه المشهور السابق ، وقد طبع المختصر والشرح .

٢ ـ مختصر الشيخ الإمام زين الدين أبي العباس أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي المتوفى سنة ٨٩٣ هـ حذف منه ما تكرر ، وجمع فيه ما تفرق فى الأبواب وحذف الأسانيد مقتصراً على الصحابى ، وقد فرغ منه فى شعبان سنة ٨٨٩ هـ .

وقد شرح هذا المختصر شيخ الإسلام الشيخ عبد الله الشرقاوى الأزهرى وقد اعتمد فى شرحه على كلام من تقدموه ولاسيما صاحب « فتح البارى » .

وشرحه أيضًا حسن [1] صديق خان ملك بهوبال فى الهند وكلا الشرحين مطبوع .

* * *

(١) اسمه صديق حسن خان وليس كما ذكر المؤلف رحمه الله وشرحه اسمه (عون البارى) [الناشر]

الإمام مسلم بن الحجـاج
٢٠٦ ـ ٢٦١ هـ

نسبه :

هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري[١] نسبا ، النيسابورى بلدًا صاحب الصـحيح ، والمؤلفات القيمة فى علم الحـديث ، وأحد الأئمة الأعـلام الذين خلد ذكرهم الزمان ،وقـد ولد سنة ست ومائتين على ما هو الصحيح ، كما يدل على ذلك ما ذكره الحاكم أبو عبد الله فى كتابه « علماء الأمصار » .

حياته وارتحاله فى سبيل العلم :

وقد كانت حـياته حافلة بجلائـل الأعمال والارتحال فى سبـيل الحديث والرواية فارتحل إلى الحجاز ، والعراق والشام ، ومصر ، وغيرها من الأقطار .

وقد ابتدأ سماعه للحديث من سن مبـكرة ، وكان أول سماعه سنة ثمانى عشرة ومائتين .

وقد لقى فى رحلاته كثـير من أئمة العلم وأخذ عنهم فسمـع بخراسان يحيى بن يحيى ، وإسحاق بن راهويه ، وبالرى محـمد بن مهران ، وأبا عنسان ، وبالعراق أحمد بن حنبل ، وعبد الله بن مسلمة ، وبالحجاز سعيد بن منصور وأبا مصعب، وبمصر عمرو بن سواد ، وحرملة بن يحيى كما سمع من آخرين غير هؤلاء .

وقد قدم بغداد أكثر من مرة واستفاد من علمائها وكان آخر قدومه إليها سنة تسع

---

(١) قشير بصيغة المصغر قبيلة من قبائل العرب ونيسابور بلد بخراسان .

وخمسين ومائتين ،ولما قدم الإمام البخارى نيسابور أكثر من التردد عليه واستفاد منه، وكان يعرف له فضله وعلمه ، ولما وقعت الفتنة بين البخارى والذهلى انحاز إلى البخارى حتى كان هذا سببًا للقطيعة بينه وبين الذهلى ، ولم يخرج له فى صحيحه ولا غيره شيئا مع أنه من شيوخه ، وكذلك صنع مع البخارى فلم يرو عنه فى صحيحه مع أنه من شيوخه أيضًا ، وكأنه رأى لما بينهما من خلاف أن لا يخرج لواحد منهما فى صحيحه مع اعترافه بمشيختهما .

وفاته :

وبعد هذه الحياة المباركة توفى عشية يوم الأحد ودفن « بنصر آباد » ظاهر نيسابور يوم الإثنين لخمس بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين عن خمس وخمسين عامًا أكثر فيها من التأليف ، والإنتاج الخصب المفيد .

شيوخه :

وللإمام مسلم مشايخ كيثرون جدًا منهم عدا من ذكرنا فى الحديث عن رحلته :

عثمان وأبو بكر ابنا أبى شيبة ، وشيبان بن فروخ ، وأبو كامل الجورى ، وزهير بن حرب وعمرو الناقد ، ومحمد بن المثنى ، ومحمد ابن يسار ، وهارون ابن سعيد الأيلى وقتيبة بن سعيد وغيرهم .

الراوون عنه :

وروى عنه أئمة أجلاء-ومنهم من هو من أقرانه-من أعيانهم أبو حاتم الرازى، وموسى بن هارون ، وأحمد بن سلمة ، وأبو بكر ابن خزيمة ، ويحيى بن صاعد، وأبو عوانة الاسفرايينى ، وأبو عيسى الترمذى وقد روى عنه حديثًا واحدًا وهو حديث محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « **أحصوا هلال شعبان لرمضان** » [1] ، وأبو عمرو أحمد بن المبارك

(١) البداية والنهاية ج ١١ ص ٣٣ .

المستملى ، وأبو العباس محمد بن إسحاق بن السراج ، ومن أخص تلامذته إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه الزاهد ـ وهو راوية [1] صحيح مسلم وغيرهم كثيرون .

حفظه وثناء الأئمة عليه :

لئن كان البخارى هو المجلى فى مضمار الحديث الصحيح ، والعلم بالعلل ، وسعة الحفظ ، وأصالة النقد ، فقد كان مسلم هو المصلى [2] وتاليه فى العلم والمعرفة ، والفضل والمنزلة ، ولا عجب فقد كان تلميذه وخريجه .

قال الخطيب البغدادى : « إنما قفا مسلم طريق البخارى ونظر فى علمه وحذا حذوه » .

وليس معنى هذا أنه كان تابعًا فقط، فقد كان للإمام مسلم شخصيته المستقلة فى التأليف ، وابتكاره أشياء لم يسبق إليها، ومنهجه الخاص به كما ستعلم فيما بعد .

وقد حظى الإمام مسلم بثناء الأئمة عليه من أهل الحديث وغيرهم . وروى الخطيب البغدادى بسنده عن أحمد بن سلمة قال : رأيت أبا زرعة ، وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج فى معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما .

وقال إسحاق بن منصور الكوسج لمسلم : « لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين » .

وقال إسحاق بن راهويه وقد ذكر مسلمًا : أى رجل يكون هذا ؟ .

وقال ابن أبى حاتم : كان من الحفاظ كتبت عنه بالرى .

---

(١) التاء للمبالغة أى الذى بلغ الغاية فى روايته والعناية به وإن كان رواه كثير غيره .

(٢) يقال للفرس السابق فى حلبة السباق المجلى ولمن يجيء بعده المصلى .

وقال أبو قريش الحافظ : حفاظ الدنيا أربعة ، فذكر منهم مسلمًا [١]، مراده الممتازون فى عصره وإلا فالحفاظ كثيرون .

مؤلفات مسلم :

لمسلم مؤلفات كثيرة منها :

(١) الجامع الصحيح .
(٢) المسند الكبير على الرجال .
(٣) كتاب الأسماء والكنى .
(٤) كتاب العلل .
(٥) كتاب الأقران .
(٦) كتاب سؤالاته أحمد بن حنبل.
(٧) كتاب الانتفاع بأهب [٢] السباع .
(٨) كتاب المخضرمين .
(٩) كتاب من ليس له إلا راو واحد .
(١٠) كتاب أولاد الصحابة .
(١١) كتاب أوهام المحدثين .

وأجل هذه الكتب وأعمها نفعًا ، وأبقاها على الزمان (الجامع الصحيح) .

* * *

---

(١) تذكرة الحفاظ ج٢ ص ١٥٠ .
(٢) بضم الهمزة والهاء جمع إهاب وهو الجلد .

صحيح الإمام مسلم

وهو أحد الكتابين اللذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل ، واللذين تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول ، وقد بالغ الإمام مسلم فى البحث والتحرى عن الرجال ، والتمحيص للمرويات ، والموازنة بينها ، والتدقيق فى تحرير الألفاظ ، والإشارة إلى الفروق بينها حتى جاء صحيحه على الهيئة الكاملة ، التى ينشدها أهل البحث والمعرفة ، وليس أدل على هذا من أنه انتقى كتابه من ألوف الروايات المسموعة ، روى عنه أنه قال : « صنفت هذا الصحيح من ثلثمائة ألف حديث »، والكتاب ثمرة حياة مباركة استغلها صاحبها فى السفر والارتحال والكد والجد، والجمع والحفظ ، والكتابة والتنقيح ، حتى كان كما ترى صحة وتهذيبًا وتنسيقًا ، وقد مكث هو وبعض تلاميذه يكتبون ويحررون حتى تم تأليفه فى خمس عشرة سنة.

روى عن أحمد بن سلمة أنه قال : « كتبت مع مسلم فى تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو أثنا عشر ألف حديث » ، فلا تعجب إذا كان مسلم يشيد بذكر صحيحه فيقول ـ تحدثًا بنعمة ربه عليه ـ « لو أن أهل الأرض يكتبون الحديث مائتى سنة ما كان مدارهم إلا على هذا المسند » ، ويدل على شدة تحريه ، واستيثاقه من المرويات قوله: «ما وضعت شيئًا فى كتابى هذا إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئًا إلا بحجة » .

سماحة الإمام فى البحث :

ولم يكن مسلم متعصبًا لرأيه بل كان يتسم بسمة العلماء الحقيقيين الذين يبتغون الحق ، ولا عليهم لو ظهر على لسان أى شخص كان ، ولا يرون غضاضة فى الرجوع إلى الحق إذا ظهر ، بل يعتبرونه فضيلة . وبعد انتهائه من تدوين صحيحه عرضه على أئمة هذا العلم النبوى الشريف . روى الخطيب بإسناده عن مكى بن عبدان أحد حفاظ نيسابور قال : سمعت مسلمًا يقول : عرضت كتابى هذا على

أبى زرعة الرازى [1] ، فكل ما أشار أنه له علة تركتـه ،وكل ما قال : إنه صحيح وليس له علة خـرجتـه ، وهذا غـايـة التـواضع ، وعـدم الاغـتـرار بالنفس ، والإعجاب بالرأى وهو أدب عال من آداب البحث فى الإسلام .

منهج مسلم فى صحيحه :

لم ينص الإمام مـسلم على أن شرطه فى صحيـحه [2]هو كذا ، وإنما اسـتخرج العلماء ذلك من النظر فى كتابه ؛ والذى استخلصوه أن شرطه فى صحيحه أنه لا يخـرج الأحـاديث إلا عن العـدول الضابطـين ، الموثوق بصـدقهم وأمـانتـهم ، وحفظهم ويقظتهم وعدم غفلتـهم ، كما يخرج عمن دون ذلك من الرواة وأنه لا يخرج فى كتابه بالأصالة إلا الأحاديث المسندة المتصلة المرفوعة إلى النبى ﷺ .

ومعنى هذا أنه لم يلزم نفسه بما التزم به البخـارى من مراعاة مستوى خاص فى الرواية والرواة بل توسـع فى شـرطه فـروى عن رواة لم يرو لهم البـخـارى فى صـحيـحـه ، ولعلك على ذكـر من المثـال الذى ذكـرناه أثناء الكلام على شـرط البخـارى فى صحيـحه ، وهو أن تلامذة الإمـام ابن شهاب الـزهرى على خمس طبقات : الأولى ، ثم الثانية ، ثم الثالثـة ، ثم الرابعة ، ثم الخامسة ولكل طبقة مزية على التى تليـها فى الحفظ والإتقان وطول الملازمـة والصحبة ، وقـد ذكرنا هناك أن البخـارى يخرج أحـاديث الطبقة الأولى ، ويخـرج من أحاديث الطبـقة الثانيـة قليلا وفى غير أصـول الكتاب ، أما مسلم فـيخرج أحاديث رجال الـطبقة الأولى والثانية اسـتيعابا ، ويخـرج من أحاديث الطبقة الثالـثة قليلاً ، وذلك فى المتابـعات والشواهـد لا فى أصل الكتاب ، ولعل فـيمـا ذكره مـسلم فى مقـدمة صحيحه ما يلقى لنا ضوءاً نتعـرف به شرطه فى صحيحه ذلك أنه قسم الأحاديث

(١) هو حافظ عصره عبيد الله بن عـبد الكريم ، كان من أفراد الدهر حفظا وذكاءً ودينًا وإخلاصًا وعلمًا وعملاً ، وكانت وفاته سنة أربع وستين ومائتين .

(٢) وذلك فيما عدا العنعنة فقد ذكر فى مقدمة صـحيحه اكتفاءه فى إفادتها الاتصال بالمعاصرة ولم يشترط اللقى وأنحى باللائمة على من اشترطه أيضًا .

ثلاثـة أقسام :

الأول : ما رواه الحفاظ المتقنون .

الثانى : ما رواه المستورون المتوسطون فى الحفظ والإتقان .

الثالث : ما رواه الضعفاء والمتروكون وقد ذكر أنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثانى وأما الثالث فلا يعرج عليه وهو يؤيد ما ذكرناه .

خصائص صحيح مسلم :

وقد امتاز صحيح مسلم بأن مؤلفه سلك فيه طريقة حسنة ، ذلك أنه يجمع المتون كلها بطرقها فى موضع واحد ، ولا يفرقها فى الأبواب ، ولا يكررها إلا فى القليل النادر ، إلا إذا كانت هناك ضرورة لهذا التكرار كفائدة زائدة فى سند الحديث أو متنه ، وقد سهل له هذا المنهج أنه لم يقصد أن يضم إلى جمع الأحاديث بيان فقهها واستنباط الأحكام والآداب منها ، أما البخارى فقد قصد إلى ذلك فمن ثم اضطر إلى طريقته التى سلكها فى صحيحه .

ومن هذه الخصائص : التدقيق فى الألفاظ ، والمحافظة على اللفظ ما وسعه الأمر حتى إذا خالف راو راويًا آخر فى لفظه والمعنى واحد فرواها بعضهم بلفظ والآخر بلفظ آخر بينه ، وكذا إذا قال راو (حدثنا) وقال آخر (أخبرنا) [1] بين الخلاف فى ذلك ، وكذلك إذا روى الحديث جماعة وكانت هناك مغايرة فى بعض الألفاظ فإنه يبين أن اللفظ المذكور من رواية فلان ، ولذا تجده يقول فى هذا النوع من الحديث : « واللفظ لفلان » وهذا غاية الدقة والأمانة فى النقل اللتين امتاز بهما مثل الأمام مسلم .

---

(١) الذى عليه جمهور المحدثين ـ ومنهم مسلم ـ التفرقة بين حدثنا ، وأخبرنا ، فالأول بما سمعه الراوى من لفظ شيخه والثانى لما قرأه التلميذ على شيخه .

وأيضًا فقد حـرص مسلم أن لا يذكر فى كتابه إلا الأحـاديث المسندة المرفوعة ـ أى المنسوبة إلى النبى ﷺ ـ فلذلك لم يذكر أقوال الصحابة ولا التابعين وليس فيه بعد المقدمة إلا الأحاديث المرفوعة .

وكذلك لم يذكـر مسلم فى كتابه من الأحـاديث المعلقة [(١)]. فليس فـيه إلا أثنا عشر حديثًا وهى فى المتابعات لا فى أصـول الكتاب ومقاصده ، هذا وهناك ـ غير ما ذكرنا ـ خصائص تظهر لمن يدرس الكتاب حق الدرس.

مقدمة صحيح مسلم :

ولصحيـح مسلم مقدمة ، قـيمة عرض فـيها لتقـسيم الأخبار وما يـخرجه فى صحيحه منها ، وأحـوال الرواة ، والكشف عن معـايبهم ، وبيان حـرمة الكذب على رسول الـلهﷺ ، والحث على التـثبت فى الرواية ، والنهى عن الرواية عن الضـعفـاء والمتروكين، وبيـان أن الإسناد من الدين وأفـاض فى بيان الاحـتجـاج بالحديث المعنعن، وهى تعتبر من المؤلفات القيمة المبتكرة فى علم أصول الحديث.

تبويب الصحيح:

ومما ينبـغى أن يعلم أن مـسلمًا لم يضع لكتـابه تراجم للأبواب بالفـعل ، وإنما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد فى مكان واحد فجاء كتابه فى قوة المبوب.

ولعل مسلمًا فـعل ذلك ليشحـذ القارىء للكتاب ذهنه ويعـمل فكره فى البحث والاستنباط ، والكشف عن مقاصد الأحاديث ومدلولاتها .

وأمـا ما تراه من ذكـر العناوين للكتب والأبواب فى بعـض النسخ المطبوعـة

(١) هى ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر.

فليس من صنع المؤلف وإنما من صنع من جاء بعده من الشراح وأحسن من وضع له التراجم وبوب الأبواب الإمام النووى فى شرحه فكن على بينة من ذلك .

عدد أحاديث صحيح مسلم :

قد سمعت آنفًا قول أحمد بن سلمة وهو الذى نسخ لمسلم صحيحه إنه أثنا عشر ألف حديث ، وذكر ابن الصلاح عن أبى قريش الحافظ أن عدته أربعة آلاف حديث (٤٠٠٠) ويمكن الجمع بين الرأيين بأن الأول بالمكرر والثانى بغير المكرر.

وقد وهم بعض المؤلفين كالأستاذ أحمد أمين فى ضحى الإسلام [1]حيث ذكر أنه بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا وذلك لأن هذه العدة إنما ذكرها ابن الصلاح فى صحيح البخارى لا فى صحيح مسلم .

الأحاديث المنتقدة على صحيح مسلم :

جملة الأحاديث المنتقدة على صحيح مسلم مائة واثنان وثلاثون حديثًا ، منها ما شاركه الإمام البخارى فيها وهى (٣٢) حديثًا والباقى قد انفرد به مسلم وهى مائة حديث ، أما ما اشتركا فيه فقد أجاب عنه الحافظ ابن حجر فى مقدمته الشهيرة ، وأما ما انفرد به مسلم فقد أجاب عنه الإمام النووى فى شرحه على صحيح مسلم،وجل الانتقادات الجواب عنها سهل يسير،ولكنها قليلة جدًا ، ومن ذلك حديث أبى سفيان بن حرب ـ رضى الله عنه ـ فى تزويج بنته أم حبيبة للنبى مع أن النبى ﷺ تزوجها قبل ذلك وهى مهاجرة بالحبشة ، ووكل النجاشى فى العقد عليها ، ولم يكن أبوها أسلم ، إذ هو من مسلمة الفتح ، فقد وهم ـ غلط ـ فى هذا بعض رواته قطعًا .

وحديث أبى هريرة مرفوعًا « خلق الله التربة يوم السبت . . . . » الحديث وفيه خلق السموات والأرضين وما بينهما فى سبعة أيام ، ورفعه غلط والصحيح وقفه

(١) ضحى الإسلام ج٢ ص ١٣١ .

على أبى هريرة ويكون مما تلقاه عن كعب الأحبار من إسرائيليات أهل الكتاب كما نبه على ذلك جماعة من حفاظ الحديث ونقاده .

وحديث صلاة الكسوف[1] بثلاث ركوعات أو أكثر ، فقد أعله بعض الحفاظ واعتبروه غلطًا من راويه ، ولكن مما يقلل الخطب فى هذا الأخير أن مسلمًا خرج الروايات الصحيحة المحفوظة الدالة على صلاة الكسوف وفى كل ركعة ركع ركوعين فحسب [2] .

ومهما يكن من شيء فهى هنات قليلة جدًا لا تكاد تذكر بجانب آلاف الأحاديث الصحيحة التى خرجها فى الصحيح ، ولم يرد عليها أى نقد .

ومن ثم يتبين لنا بعد البحث والتحقيق أن الكتاب على درجة عالية من الصحة، وأنه من كتب السنة وأصولها المعتمدة ، وأن نقد الناقدين له إنما هو لأن مسلمًا قد نزل فى هذه الأحاديث عن درجه ما التزمه فى كتابه لا ان أحدًا من أئمة النقد قال: إن فيه أحاديث موضوعة على معنى أن رواتها كذابون ، أو ضعيفة على معنى ضعف رواتها ، وعدم عدالتهم ، كما يزعم بعض المغرضين وأبواق المستشرقين والمبشرين ، أعداء السنة والأحاديث والحمد الله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

هل استوعب الصحيحان كل الأحاديث الصحيحة ؟

لم يستوعب الصحيحين الصحيح ، ولا أخذ على أنفسهما ذلك قط ، فقد روى عن البخارى أنه قال : « ما ادخلت فى كتاب الجامع الصحيح إلا ما صح ،

(١) وقد أجاب بعض الفقهاء والمحدثين عن هذا بأن الكسوف كان يخلف طولاً وقصرًا فإذا قصر ركع ركوعين فى كل ركعة ، وإذا طال ركع ثلاث ركوعات وأكثر ، وهو تأويل مقبول وقد أخذ بأحاديث الزيادة بعض الصحابة والفقهاء .

(٢) زاد المعاد فى هدى خير العباد ج١ ص ١٢٤ وما بعدها .

وتركت من الصحاح لملال الطول » وأنه قال : « أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتى ألف حديث غير صحيح » مع أن ما فى صحيحه لا يبلغ عشر المائة ألف الصحيحة التى يحفظها .

وقال مسلم فى صحيحه : « ليس كل شيء عندى صحيح وضعته هنا - يعنى فى صحيحه - إنما وضعت ما أجمعوا عليه » ، وهذا اعتراف صحيح منهما بإنهما لم يذكرا فى كتابيهما كل الصحيح .

وأيضًا فهناك أحاديث صحيحة كثيرة موجودة فى كتب السنن الأربعة : سنن أبى داود ، والترمذى ، والنسائى ، وابن ماجه - لم يذكراها فى كتابيهما ولا ذكرها أحدهما .

وكذلك يوجد فى مسند الإمام أحمد من الأحاديث ما يوازى كثيراً من أحاديث مسلم بل والبخارى أيضًا وليست فى كتابيهما ، ولا فى كتاب أحدهما وكذلك استدرك الحاكم أبو عبد الله على الصحيحين كتابًا كبيرًا مما فاتهما ، وهو إن لم يكن مصيبًا فى كل ما استدركه إلا أنه يخلص له منه صحيح كثير [1]وكذلك يوجد فى معجمى الطبرانى الكبير والأوسط ، ومسند أبى يعلى والبزار وغيرها ما يتمكن المتبحر فى هذا العلم من الحكم بصحة كثير منه ومن ثم يتبين لنا أن ما قاله بعض العلماء الحفاظ : « قل ما يفوت البخارى ومسلمًا من الأحاديث الصحيحة » خلاف الحق الواقع .

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فليس لأحد أن ينكر حديثًا صحيحًا أو لا يأخذ به بحجة أنه ليس فى الصحيحين .

* * *

(١) الباعث الحثيث ص ١٤ .

الموازنة بين الصحيحين

اتفق العلماء على أن أصح كتب الحديث هما الصحيحان ، ويكاد يجمع العلماء على أن صحيح البخارى هو أصح الكتابين ، وأكثرهما فوائد .

قال الإمام النسائى : ما فى هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل البخارى ، والنسائى لا يعنى بالجودة إلا الصحة ومثل هذه الشهادة من مثل النسائى غاية فى الإنصاف وهو من هو فى شدة تحريه وتوقيه وعدم مجازفته فى القول وتثبته فى نقد الرجال وتقدمه فى ذلك على أهل عصره .

وقال الدارقطنى : لولا البخارى ما ذهب مسلم ولا جاء .

وذهب أبو على النيسابورى إلى ترجيح صحيح مسلم ، روى عنه أنه قال : « ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج » وإلى هذا ذهب بعض المغاربة ، ونسب إلى أبى محمد ابن حزم الإمام الظاهرى .

وفى الحق أن القائلين بتفضيل صحيح مسلم إن أرادوا الترجيح فيما يرجع إلى حسن البيان ، والسياق ، وجودة الوضع ، والترتيب بجمع الطرق فى مكان واحد ، وعدم تجزئة الحديث فى أبواب ، والاقتصار على المرفوع دون الموقوف والمعلق إلى غير ذلك مما عرضنا له بيان خصائصه فلا تنازعهم فى هذا بل الحق معهم .

وإن أرادوا غير هذا ، وأن الترجيح يرجع إلى نفس الصحة والشروط التى تتوقف عليها ، فكلامهم غير مسلم ومردود .

ومهما يكن من شيء فالكتابان هما أصح ما ألفه المحدثون ، وقد أدى مؤلفاهما إلى الدين وإلى الأمة الإسلامية خدمة جليلة لا تنكر ، بل تذكر بالإكبار فتشكر ، نسأل الله سبحانه أن يجزل ثوابهما ، ما استفاد من الكتابين مستفيد .

شروح صحيح مسلم :

كما عنى العلماء بصحيح البخارى كذلك عنوا بصحيح مسلم تهذيبًا واختصارًا ، وشرحًا وفقهًا ، وإن كانت العناية بشرح مسلم لم تبلغ العناية بشرح البخارى ، وأشهر شروحه :

١ ـ « **المعلم بفوائد كتاب مسلم** » للإمام أبى عبد الله محمد ابن على المازرى [١] المتوفى سنة ٥٣٦ هـ وهو مخطوط بدار الكتب المصرية وبه خرم ـ أى نقص ـ من الأول .

٢ ـ « إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم » .

للإمام القاضى عياض بن موسى اليحصبى المالكى المتوفى سنة ٥٤٤ هـ وهو مخطوط ، والموجود منه بدار الكتب المصرية ستة أجزاء فقط من نسخ متعددة .

٣ ـ شرح الإمام الحافظ أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف الشافعي النووي صاحب المؤلفات النافعة القيمة ، ولد فى المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة ، وتوفى فى نوى فى رجب سنة ست وسبعين وستمائة هجرى سماه « المنهاج فى شرح صحيح مسلم بن الحجاج » .

اعتمد فيه على كلام من تقدمه كالمازرى وعياض ، وهو شرح وسط حينا وموجز حينًا آخر ، عرض فيه مؤلفه لبيان العقائد والأحكام والأخلاق والآداب ، واللغات ، وضبط الأسماء ، والتوفيق بين ما هو ظاهره التعارض من الأحاديث والآثار ، وذكر أدلة الأقوال والمذاهب .

وللشرح مقدمة جليلة فى علوم الحديث ، وأصول الرواية ، وتعتبر مفتاحًا للصحيح ، وفى الشرح مواضع ـ ولا سيما فى أوله ـ أطال فيها النفس ، وقصد

---

(١) مازر كهاجر بالبدء بجزيرة صقلية « وفيات الأعيان » .

إلى البسط والاستيعاب فأجاد فيها وأفاد ، وأقنع وأشبع ، وفيها مواضع طوى فيها شرح الحديث وقد يكون فيه ألفاظ غريبة ومعانى مشكلة ، واكتفى فى شرح الحديث بكلمات مجملة ، لا تروى النفوس المتعطشة للبحث والاستقصاء .

ومهما يكن من شيء فهو أجل الشروح المطبوعة ولا سيما مقدمته القيمة ، وتبويبه للصحيح هذا التبويب الفائق فى الحسن ، وقد طبع هذا الشرح غير مرة بالقاهرة والهند .

٤ ـ **شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن خليفة الوشناني** المالكى المتوفى سنة ٨٣٧ هـ وهو عدة مجلدات سماه « **إكمال إكمال المعلم** » وقد ذكر فى مقدمة شرحه أنه ضمنه شروحه الأربعة (المازرى ، وعياض ، والقرطبى ، والنووى) مع زيادات وتكميلات من عنده ، وقد أشار إلى كلام أصحاب هذه الشروح بالحروف، فأشار بالميم إلى المازرى ، وبالعين إلى عياض ، وبالطاء إلى القرطبى ، وبالدال إلى النووى، وإذا قال فى شرحه: قال الشيخ ، فمراده شيخه ابن عرفة.

ويغلب على الشرح ذكر التفريعات الفقهية ، ولا سيما عند المالكية ، وفيه من الفوائد ما لا يعثر عليه الباحث فى غيره .

٥ ـ **شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي** الحسنى المتوفى سنة ٨٩٥ هـ وهو مختصر لشرح الأبى السابق ، وقد اكتفى بالرموز عن أسماء العلماء الذين ينقل عنهم على نحو ما فعل سلفه إلا أنه رمز للنووى بحرف (الحاء) وللأبى بحرف الباء .

وفى الحق أنه لم يزد على الأبى إلا فى القليل النادر جدًا فهو نسخة مكررة منه وهذا الشرح والذى قبله مطبوعان فى كتاب واحد على نفقة سلطان المغرب الأقصى مولاى « عبد الحفيظ » رحمه الله وأثابه ـ سنة ١٣٢٨ هـ .

حاجة صحيح مسلم إلى شرح مبسوط :

وعلى كثرة شروح صحيح مسلم المخطوط منها والمطبوع فلا يزال الكتاب فى حاجة إلى شرح واف وشاف ، ولو أن جماعة من العلماء المشتغلين بالسنة وخدمتها المعروفين بسعة الاطلاع والتعمق فى البحث ، ومعرفة المذاهب العلمية قديمها وحديثها ، قامت بشرح هذا الكتاب شرحًا جامعًا لكل ما يحتاج إليه الباحث والمستفيد من لغة ، وبلاغة ، وحكم ، وأحكام وبيان ما تشتمل عليه الأحاديث من توجيهات نبوية ، وآداب إسلامية ، وتحقيق الروايات ، والتوفيق بين ما ظاهره التعارض منها ورد الشبه الواردة على بعض الأحاديث قديمًا وحديثًا ردًا علميًا صحيحًا ، وتقديم هذه البحوث فى أسلوب سهل مستساغ ، أقول : لو تم ذلك لكان خدمة تقدم للإسلام والمسلمين ، وأعظم شاهد على خصوبة العقلية الإسلامية ، وإنها لم تصب بالعقم والجمود .

وقد وضعت لما أسند إلى تدريس بعض موضوعات هذا الصحيح فى كلية أصول الدين إحدى كليات جامعة الأزهر المعمورة ـ أولى اللبنات فى شرح هذا الكتاب فشرحت بعض موضوعاته فى ثلاثة أجزاء صغيرة [١] وعسى أن يوفق الله سبحانه لإتمام شرح هذا الكتاب الجليل .

مختصرات صحيح مسلم:

ولصحيح مسلم مختصرات منها :

١ ـ مختصر الشيخ أبي عبد الله شرف الدين محمد بن عبد الله ، المرسي المتوفى سنة ٦٥٦ هـ .

(١) وسماها المؤلف [المختار من صحيح مسلم بن الحجاج]وقد قامت مكتبة العلم بنشره بفضل الله . [الناشر] .

٢ ـ مختصر الشيخ الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المتوفى سنة ٦٥٦هـ وله شرح على هذا المختصر ذكر فيه : أنه لما لخصه ، ورتبه وبوبه ، شرح غريبه، ونبه على مسائل من الإعراب وعلى وجوه من الاستدلال بأحاديثه وسمى شرحه هذا « **المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم** » وكثيراً ما ينقل عنه الإمام النووى فى شرحه على مسلم ، والحافظ ابن حجر فى فتح البارى .

٣ ـ مختصر الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري المتوفى سنة ٦٥٦ هـ وقد شرح هذا المختصر الشيخ عثمان بن عبد الملك المصرى المتوفى سنة ٧٣٨ هـ .

* * *

الإمــام أبو داود

٢٠٢ـ ٢٧٥ هـ

نسبه ومولده :

هو الإمام الثبت سيد الحفاظ سليمــان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد ابن عمرو الأزدرى السجستانى [1] وصاحب السنن ، ولد سنة اثنتين ومائتين .

نشأته وارتحاله :

نشأ أبو داود من صغره محبًا للعلم والعلماء ولازمهم ، وشرب من معينهم عَلَلا بعد نَهلٍ .

ولم يكد يبلغ مبلغ الرجال حتى أخذ نفــسه بالارتحال ، فطوف فى البلاد وسمع من خلق كـثير بالحـجاز ، والشـام ، ومصر ، والعـراق ، والجزيرة ، والثـغر ، وخراســان ، وغيــرها مما أعــانه على الاطلاع على أكبـر قسط من الأحـاديث التى غربلها ، وأودع خلاصتها كتابه « السنن » وقد قدم بغداد غير مرة ، وحـدث أهلها بكتاب الســنن ، بل يقــال : إنــه ألفه بها وعـرضه على إمام أهل السنة أحــمد بن حنبل ، فاستجاده واستحسنه ، وقــد اتخذ من البصرة موطنًا ، وذلك لما عزم عليه أميرها على المقـام بهـا ؛ لتصبح كعبة أهل العلم وطلاب الحديث .

---

(١) قال ابن خلكان فى وفـياته (جـ ١ ص ٣٨٢) : « أنه نسبة إلى سـجستان الإقليم المشهور، وقيل بل نسبة إلى سجـستان ، أ، سجستانة قرية من قرى البصرة » . وقـد تعقبه السبكى فى القول الـثانى وعده من أوهـامه فقـال : هذا وهم ، والصواب أنه نسـبة إلى الإقليـم المعروف المتاخم لبلاد الهند بين السند وهراة ، أو بين خـراسان وكرمان ، ويقال فى النسبـة إليها أيضًا العجزى وهو من عجيب التغيير فى النسب ، والأزدرى نسبة إلى الأزد حى من اليمن .

شيوخه :

وله شيوخ كثيرون من أعيانهم أحمد بن حنبل ،والقعنبى ، وأبو عمرو الضرير، ومسلم بن إبراهيم ، وعبد الله بن رجاء ، وأبو الوليد الطيالسى وغيرهم ، وقد شارك البخارى ومسلمًا فى بعض شيوخهما كأحمد بن حنبل وعثمان بن أبى شيبة ، وقتيبة بن سعيد .

من روى عنه :

وروى عنه الحديث وأخذ العلم كثيرون منهم أبو عيسى الترمذى ، وأبو عبد الرحمن النسائى ، وابنه أبو بكر بن أبى داود ، وأبو عوانة ، وأبو سعيد بن الأعرابى ، وأبو على اللؤلؤى ، وأبو بكر بن داسة ،وأبو سالم محمد بن سعيد الجلودى وغيرهم .

وحسبه فضلا أن يروى عنه شيخه أحمد بن حنبل حديثًا ويكتبه عنه [١]وهو ما رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة .

عن أبى معشر الدزامى عن أبيه « **أن رسول الله ﷺ سئل عن العتيرة فحسنها**» [٢].

أخلاقه وسمته [٣]:

كان أبو داود من العلماء العاملين بعلمهم ، وكن على درجة عالية من النسك

(١) البداية والنهاية جـ ١١ ص ٥٥ .

(٢) العتيرة شاة كانوا يذبحونها فى رجب فيأكلون منها ويطعمون من يجيئهم ، وقيل : كان الواحد منهم ينذر إن بلغ مالى كذا وكذا ذبحت منه رأسًا ، فلما جاء الإسلام أقرها واستحبها لما فيها من البر وعمل الخير ، وأما حديث « لا فرع ولا عتيرة » رواه البخارى فالمعنى لا عتيرة واجبة فلا ينافى استحبابها .

(٣) السمت : الهيئة والوقار .

والعفاف ، والصلاح ، والورع ، وكان مثلاً يحتذى فى هديه وسمته ، ويفصح عن هذا أن بعض الأئمة قال: كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل فى هديه ، ودله[1]، وسمته، وكان أحمد يشبهه بذلك بوكيع وكان وكيع يشبه بسفيان الثورى، وسفيان بمنصور ، ومنصور بإبراهيم النخعى ، وإبرهيم بعلقمة ، وعلقمة بابن مسعود وكان ابن مسعود يشبه بالنبى ﷺ فى هديه، ودله ، وسمته وتلك ـ لعمر الحق ـ منقبة شريفة تدل على كمال دين ، وهدى ، وخلق .

وكان صاحب حكمة وفلسفة فى هيئة ثيابه فقد كان له كم واسع وكم ضيق فقيل له فى ذلك فقال : الواسع للكتب ، والآخر لا يحتاج إليه فتوسيعه إسراف.

ثناء العلماء عليه :

كان أبو داود علمًا من أعلام الإسلام حفظًا وفقهًا وعلمًا بالأحاديث وعللها وقد حظى بتقدير العلماء له ولا سيما شيخه أحمد بن حنبل ، وقال فيه الحافظ موسى ابن هارون : خلق أبو داود فى الدنيا للحديث ، وفى الآخرة للجنة ، وما رأيت أفضل منه ، وجاءه سهل بن عبد الله التسترى العالم المتصوف فقيل له : هذا سهل قد جاءك زائرًا ، فرحب به وأجلسه فقال له : يا أبا داود لى إليك حاجة قال : وما هي؟ قال : حتى تقول قضيتها مع الإمكان ، قال : قد قضيتها مع الإمكان : قال : أخرج لسانك الذى حدثت به عن رسول الله ﷺ حتى أقبله ، فأخرج لسانه فقبله .

ولما صنف أبو داود كتاب السنن قال إبراهيم الحربى العالم الحافظ : « ألين لأبى داود الحديث ، كما ألين لداود الحديد » ، وهو تشبيه يدل على فضل الرجل فى صنعة الحديث وأنه يسر العسير ، وقرب البعيد ، وذلل الصعب .

(١) فى القاموس : الدل كالهدى وهما من السكينة والوقار ، وحسن المنظر .

ووصفه أبو بكر الخلال الحافظ الفقيه الحنبلى الكبير فقال : أبو داود سليمان ابن الأشعث السجستانى الإمام المقدم فى زمانه ، رجل لم يسبقه إلى معرفة تخريج العلوم ، وبصره بمواضعها أحد من أهل زمانه ، وكان أبو بكر الأصبهانى وأبو بكر بن صدقة يرفعان من قدره، ويذكرانه بما لا يذكران أحدًا فى زمانه بمثله.

مذهبه الفقهى :

قد عده الشيخ أبو إسحاق الشيرازى فى طبقات الفقهاء من جملة أصحاب الإمام أحمد، وكذلك ذكره فى طبقات الحنابلة [1] القاضى أبو حسين محمد بن القاضى أبى يعلى المتوفى سنة ٥٢٦ هـ ولعل ذلك لأن الإمام أحمد كان من خاصة شيوخه وقيل : إنه كان شافعيًا .

والذى يترجح عندى أنه كان مجتهدًا ، كما يدل على ذلك صنيعه وتصرفه فى سننه ولا سيما أن الاجتهاد كان صفة من صفات أئمة الحديث فى العصور الأولى.

اعتزازه بكرامة العلم والعلماء :

ومما يدل على هذا الاعتزاز ما ذكره الإمام الخطابى بسنده عن أبى بكر بن جابر خادم أبى داود قال : كنت مع أبى داود ببغداد فصلينا المغرب إذ قرع الباب ففتحته، فإذا خادم يقول هذا الأمير أبو أحمد الموفق يستأذن ، فدخلت على إبى داود فأخبرته بمكانه ، فأذن له ، فدخل وقعد ، ثم أقبل عليه أبو داود وقال ما جاء بالأمير فى مثل هذا الوقت ؟ فقال : خلال ثلاث ، فقال : ما هى ؟ قال : تنتقل إلى البصرة فتتخذها وطنا ليرحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض فتعمر بك ؛ فإنها قد خربت وانقطع عنها الناس لما جرى من مجىء الزنج فقال : هذه واحدة . هات الثانية ، قال : وتروى لأولادى كتاب السنن فقال : نعم . هات الثالثة . قال : وتفرد لهم مجلسًا للرواية فإن أولاد الخلفاء لا يقعدون من العامة

(١) طبقات الحنابلة ص ١١٨ .

فقال أبو داود : أما هذه فلا سبيل إليها ؛ لأن الناس شريفهم ووضيعهم فى العلم سواء قال ابن جابر : فكانوا يحضرون بعد ذلك ويقعدون ،ويضرب بينهم وبين الناس ستر فيستمعون مع العامة .

وهكذا فليكن العلماء ، لا يسعون إلى الملوك والأمراء ، وإنما يسعى إليهم الملوك والأمراء ، فلتكن المساواة فى العلم والمعرفة .

وفاته :

وبعد هذه الحياة الحافلة بالعلم ، وجمع الأحاديث ونشرها توفى بالبصرة التى اتخذها موطنًا له لما عرض عليه أميرها سكناها على ما سمعت ، وكانت وفاته فى شوال سنة خمسة وسبعين ومائتين فرضى الله وأرضاه .

ابنه أبو بكر :

وقد ترك الإمام أبو داود ابنًا يسمى « عبد الله » وقد صار حافظًا كبيرًا حتى قيل أنه أحفظ من أبيه ، وهو أبو بكر عبد الله بن أبى داود ، فهو إمام ابن إمام ولد أبو بكر سنة ثلاثين ومائتين وتوفى سنة ست عشرة وثلاثمائة .

مؤلفاته :

ولأبى داود مؤلفات كثيرة منها :

١ـ كتاب السنن .
٢ـ كتاب المراسيل .
٣ـ كتاب القدر .
٤ـ الناسخ والمنسوخ .
٥ـ فضائل الأعمال .
٦ـ كتاب الزهد .
٧ـ دلائل النبوة .
٨ـ ابتداء الوحى .
٩ـ أخبار الخوارج .

وأجل هذه الكتب وأبقاها كتاب السنن وسنبسط الكلام عنه .

كتاب السنن لأبى داود

منهج أبى داود فى تأليف سننه :

كانت المؤلفات فى الحديث ـ الجوامع والمسانيد ونحوها ـ يذكر فيها إلى جانب الأحكام أحاديث الفضائل والقصص والمواعظ ، والآداب ، والتفسير ، حتى جاء أبو داود فجعل كتابه خاصًا بالسنن والأحكام فى الاستقصاء ، ولما صنف كتابه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده ، واستحسنه ، ولم يلتزم فيه مؤلفه تخريج الصحيح فحسب ـ كما فعل البخارى ومسلم ـ بل خرج الصحيح ، والحسن ، والضعيف المحتمل ، وما لم يجمع الأئمة على تركه ، وأما ما كان فيه ضعف شديد فقد بينه ونبه عليه .

يدل على ذلك قوله فى رسالته إلى أهل مكة ، التى كتبها لهم جوابًا على سؤالهم عن كتابه السنن ، قال : « كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث ، انتقيت منها أربعة آلاف وثمانمائة حديث ضمنتها هذا الكتاب ، وجمعت فيه الصحيح ، وما يشبهه ويقاربه [1]، وما ذكرت فى كتابى حديثًا أجمع الناس على تركه ، وما كان من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح [2] ، وبعضها أصح من بعض ، ولا أعلم بعد القرآن شيئًا ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ، ويكفى الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث .

أحدها : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرىء ما نوى ، فمن كانت

---

(١) المراد به ما يعرف عنه المحدثين بالحديث الحسن وهو ما كان دون الصحيح فى ضبط رواته وحفظه

(٢) يعنى للاحتجاج ، والحق أن ما سكت عنه يبحث عنه ويحكم عليه بما يليق بحاله من صحة أو حسن أو ضعف فقد يكون صالحًا للاحتجاج به فى نظر أبى داود وهو ليس كذلك

هجرته إلى الله ورسوله ، فهجـرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

ثانيًا : « من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » .

ثالثها : « لا يكون المؤمن مؤمنًا حقًا ، حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه » .

رابعهـا : « الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام ، كـالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فـيه ، ألا وإن لكل ملك حمى ، ألا وإن حمى الله مـحارمه ، ألا وإن فى الجسد مـضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهى القلب » .

ويمكن توجـيه مـقالة أبى داود هذه عـلى أن الحديث الأول أصل فى باب النيـة والإخلاص وهو أسـاس كل الأعمـال الدينية والدنيـوية ، والحديث الثـانى كاف لتوجـيه المسلم إلى الاشـتغال بالنافـع فى الدين والدنيا ، والحديث الثـالث يكفى لمراعاة حقوق الأهل والجيران ، وإحـسان المعاملة مع الغير ، وترك الأثرة ، ونزع الحقد والحسد والبغضاء من النفوس .

والحديث الرابع أصل فى معرفة الحلال والحرام ، وتحصيل الورع بتجنب الأمور المشكلة المشتبهة التى تنازع فيها العلمـاء واختلفوا ، فإن التساهل فى مثل هذا يجر إلى الاستهانة بالحرام والوقوع فيه ، وبهذا التوجيه ظهر أن الأحاديث الأربعة كافية إجمالا فى تحصيل السعادة .

آراء العلماء فى منزلة سنن أبى داود :

إليك بعض أقوال العلماء فى السنن :

١ـ قال الحافـظ أبـو سليمان الخطابى فى مقدمة كتابه (معالم السنـن) :

اعلموا ـ رحمكم الله ـ أن كتاب السنن لأبى داود كتاب شريف لم يصنف فى علم الدين كتاب مثله ، وقد رزق القبول من كافة الناس فصار حكمًا بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ، فلكل منهم ورد ، ومنه الشرب [1]، وعليه معول أهل العراق ومصر ، وبلاد المغرب وكثير من اقطار الأرض . . » .

وقال ابن الأعرابى ـ أحد رواة السنن ـ : « لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحف ، ثم كتاب أبى داود لم يحتج معهما إلى شيء » .

وقال الإمام أبو حامد الغزالى : « إنها تكفى المجتهد فى العلم بأحاديث الأحكام » وكذا أثنى على السنن الإمامان النووى وابن قيم الجوزية .

قال ابن القيم : « ولما كان كتاب السنن لأبى داود السجستانى سليمان بن الأشعث ـ رحمه الله ـ من الإسلام بالموضع الذى خصه الله به بحيث صار حكمًا بين أهل الإسلام ، وفصلا فى موارد النزاع والخصام ، فإليه يتحاكم المنصفون ، وبحكمه يرضى المحققون ؛ فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ، ونظمها أحسن نظام ، مع انتقائها أحسن انتقاء، وإطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء . . جعلت كتابه أفضل الزاد . . إلخ » .

الأحاديث المنتقدة على السنن :

وقد انتقد الإمام الحافظ ابن الجوزية بضعة أحاديث ذكرها أبو داود فى سننه ، وعدها من الموضوعات وهى تسعة أحاديث ، ومع ما عرف عن ابن الجوزية من التساهل فى الحكم بالوضع فقد نازعه فيها بعض الحفاظ كالجلال السيوطى ورد عليه فيها ، ولو سلمنا لابن الجوزية نقده فهى قليلة جدًا لا تكاد تذكر بجانب

(١) الورد والشرب بكسر أولهما مايورد وما يشرب .

الآلاف التى اشتمل عليها الكتاب .

لذلك لا نرى أنها لا تغض من قيمة الكتاب كمرجع موثوق به من كتب السنة ولكنا نوصى الباحث أن لا يأخذ بالأحاديث التى سكت عنها أبا داود إلا بعد التمحيص والتدقيق ، حتى يعلم درجتها من الصحة ، أو الحسن ، أو الضعف .

عدة سنن أبى داود :

قد سمعت آنفًا أن عدتها (٤٨٠٠) حديث وقد عدها بعضهم (٥٢٧٤) حديثًا وذلك راجع إلى أن بعض العادين قد يعتبر الحديث المكرر حديثًا واحدًا ، وقد يعتبره البعض حديثين أو أكثر ، والطريقتان معروفتان عند المحدثين .

وقد قسم أبو داود كتابه إلى كتب ، والكتب إلى أبواب ، وعدة الكتب (٣٥) كتابًا منها ثلاثة كتب لم يبوب فيها أبوابًا ، وعدة الأبواب (١٨٧١) بابًا .

شروح سنن أبى داود :

للسنن شروح كثيرة منها :

١ـ شرح الإمام أبى سليمان أحمد بن إبراهيم بن خطاب البستى الخطابى صاحب التصانيف المفيدة المتوفى سنة (٣٨٨ هـ) . سمى شرحه « معالم السنن » وهو شرح وسط اعتنى فيه باللغات ، وتحقيق الروايات ، واستنباط الأحكام والآداب وهذا الشرح مطبوع .

٢ـ شرح الشيخ شرف الحق الشهير بمحمد أشرف بن على حيدر الصديقى العظيم ابادى المتوفى فى القرن الرابع عشر الهجرى سماه « عون المعبود على سنن أبى داود » اقتصر فيه على كشف بعض اللغات الغربية ، والعبارات العويصة ، مجتنبًا الإطالة ، ولم يتعرض فى شرحه إلى ترجيح الأحاديث بعضها على بعض

إلا على سبيل الإيجاز ، من غير ذكر أدلة المذاهب المتبوعة على سبيل الاستيعاب إلا فى بعض المواضع التى دعت إليها الحاجة .

وقد طبع هذا فى الهند فى أربعة أجزاء كبار .

٣ـ « المنهل العذب المورود شرح سنن أبى داود » للعالم العارف بالله محمود بن محمد بن خطاب السبكى ، وهو شرح مبسط عنى فيه ببيان تراجم رجال الحديث، وشرح ألفاظه ، وبيان معناه ، وما يستفاد منه من الأحكام والآداب ، مع ذكر من أخرج الحديث غير أبى داود ، ويبين حال كل حديث من الصحة أو الحسن أو الضعف وقد واتاه أجله قبل أن يتمه فى ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ وهو مطبوع .

مختصرات السنن :

قد اختصر سنن أبى داود الإمام الحافظ عبد العظيم عبد القوى المنذرى صاحب « الترغيب والترهيب » المتوفى سنة ٦٥٦ هـ وقد التزم المنذرى أن يذكر عقب كل حديث من وافق أبا داود على تخريجه من الأئمة الخمسة ، كما بين علل بعض الأحاديث فأحسن فى عمله وأجاد .

تهذيب المختصر :

وقد هذب هذا المختصر وشرحه الإمام محمد بن أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١ هـ) وقد هذبه وزاد عليه الكلام على علل سكت عنها المنذرى أو لم يكملها،والتعرض لتصحيح أحاديث لم يصححها،والكلام على متون مشكلة لم يزل إشكالها،وبسط الكلام فى مواضع منه لعل الباحث لا يجدها فى كتاب سواه،كما هو المعروف عن ابن القيم فى توفية المقامات حقها وقد طبع المختصر، وتهذيبه، وكتاب « معالم السنن » للخطابى فى كتاب واحد بمصر.

الإمـــام الترمـــذى

٢٠٩ـ ٢٧٩ هـ

نسبـه :

هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى الترمذى (١) أحد الأئمة المحدثين الأعلام ، وصاحب التآليف المشهورة، والآثار الباقية ولد سنة تسع ومائتين .

نشأته وارتحاله :

كان جد أبى عيسى مروزيًا ، ثم انتقل إلى ترمذ ، فأقام بها ، وقد ولد بها حفيده أبو عيسى ، وقد حبب إليه العلم وطلب الحديث من صغره ، ورحل فى سبيله إلى الحجاز ، والعراق ، وخراسان ، وغيرها ، وفى هذه الرحلات قابل كبار الأئمة وشيوخ الحديث ، وأخذ عنهم ، وكان يكتب كل ما يسمعه ويقيده فى الحل وفى السفر ، وكان لا يدع فرصة دون أن يهتبلها كما تدل على ذلك قصته مع الشيخ الذى لقيه بطريق مكة ، وستأتى عن قرب .

وبعد أن رحل وسمع ، وكتب وذاكر وناظر ، وألف وصنف أضر (٢) فى آخر عمره ، وبقى ضريرًا سنتين ، ثم توفى ، وكانت وفاته بترمذ ليلة الاثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسعة وسبعين ومائتين عن سبعين عامًا .

---

(١) السلمى : نسبة إلى بنى سليم بالتصغير ، قبيلة من غيلان ، والترمذى : نسبة إلى « ترمذ » مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذى يقال له : جيحون و « ترمذ » بفتح التاء والميم وكسرهما وضمهما .

(٢) أى أصيب فى عينيه وعمى .

شيـوخـه :

وكان له شيوخ كثيرون سمع منهم ، وروى عنهم من أعيانهم : الإمام البخارى وبه تخرج ، ومسلم ، وأبو داود ، وشاركهم فى بعض أشياخهم ، وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن موسى ، ومحمود بن غيلان ، وسعيد بن عبد الرحمن، ومحمد بن بشار ، وعلى بن حجر ، وأحمد بن منيع ، ومحمد بن المثنى وغيرهم.

تلاميـذه :

وأخذ عنه الحديث والعلم خلائق كثيرون منهم مكحول بن الفضل ، ومحمد ابن محمود عنبر ، وحماد بن شاكر ، وعبد بن محمد النسفيون ، والهيثم بن كليب الشاشى ، وأحمد بن يوسف النسفى ، وأبو العباس محمد بن محجوب المحبوبى ـ وهو راوية كتاب الجامع ـ وغيرهم .

قـوة حـافظتـه :

وكان أبو عيسى مشهود له بالحفظ والصلاح والتقوى ، مع الثقة والأمانة والضبط، ومما يدل على قوة حفظه ، وسيلان ذهنه ، ما ذكره الحافظ ابن حجر فى « تهذيب التهذيب » (١)عن أحمد بن عبد الله بن أبى داود قال : سمعت أبى عيسى الترمذى يقول : كنت فى طريق مكة ، وكنت كتبت جزءين من أحاديث شيخ فمر بنا ذلك الشيخ ، فسألت عنه ، فقالوا : فلان ، فرحت إليه وأنا أظن أن الجزءين معى ، وإنما حملت معى فى محملى جزأين غيرهما شبههما ، فلما ظفرت به سألته السماع (٢)، فأجاب وأخذ يقرأ من حفظه، ثم لمح فرأى البياض

(١) ج ٩ ص ٣٨٧ ط الهند .

(٢) هذا يدل على حرص المحدثين على السماع الشفاهى ، وأنهم ما كانوا يكتفون بالكتابة إلا عند تعذر السماع والتلقى المباشر .

فى يدى ـ يعنى أوراقًا ليس بهـا شيء ـ فقال : أمـا تستحى منـى فقصـصت عليه القصة وقلت له : إنى أحـفظه كله فقال : اقرأ فقـرأته عليه على الولاء ، قال : هل استظهرت قبل أن تجيء إلى ؟ قلت لا ، ثم قلت له : حـدثنى بغيره فقرأ على أربعين حديثًا من غرائب حديثه ، ثم قال : هات ، فقرأت عليه من أوله إلى آخره فقال : ما رأيت مثلك .

موقف الأئمة النقاد منه :

قد أثنى عليه كبـار الأئمة ، وعرفوا له فضله وعلمه قـال الحاكم أبو عبد الله : سمعت عمـر بن علك يقول : مات البخارى ولم يخلف بخراسـان مثل أبى عيسى فى العلم والحفظ والورع والزهد ، وذكره الحافظ الناقد أبو حـاتم محمد بن حبان فى (الثقات) وقال : كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر .

وقال أبو يعلى الخليلى فى كـتابه (علوم الحديث) : مـحمد بن عيـسى الحافظ مـتفق عليـه ، له كتـاب فى السنن وكـتاب فى الجـرح والتعـديل ، روى عنه أبو محبـوب والأجلاء ، وهو مشهـور بالإمانة ، والإمامة والعلم ، وكـتابه (الجامع الصحيح) يدل على عظيم قدره ، واتساع حفظه وكثرة اطلاعه ، وغاية تبحره فى فن الحديث .

ولـم نر أحدًا غمطـه حقه إلا ما كان من الإمـام ابن حزم الظاهرى ، ولكـن لم يـوافقه على تجاهله للترمـذى أحـد مـن العلماء الأثبـات بـل أنحوا على ابن حـزم باللائمة .

قال الحافظ ابن كثـير فى (البداية والنهاية) [1]: وجهالة ابن حزم لأبى عيسى لا تضره حيث قال فى (محلاه) [2]: « ومن محمد بن عيسى بن سورة ؟ » فإن

---

(١) ج ١١ ص ٦٧ .

(٢) هو كتاب له يسمى « المحلى » .

جهالتـه لا تضع من قدره عند أهل العلم ؛ بـل وضعـت منـزلة ابن حـزم عنـد الحفاظ :

وكيف يصح فى الأذهان شىء إذا احـتاج النهار إلى دليل

وكذلك لام الحـافظ ابن حجر ابن حزم على تجـاهله للترمذى واعتـبر ذلك منه تطاولا على مقام العلماء الثقات المعروفين (١) .

فقـه التـرمـذى واجتهـاده :

قد جمع الترمـذى إلى حفظ الحديث ، ومعرفة علله ورجاله ، الفـقه وله فيه باع طويل ، ومن يطلع على جامعه يعلم مبلغ علمه بـالمذاهب الفقهية، وإحاطته بها، وتصرفه فيعرض المسائل الفقهية تصرف رجل عالم خبير بها وإليك مثال لذلك قال :

« باب ما جاء فى : مطل الغنى ظلم » .

حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدى حدثنا سفيان عن أبى الزناد عن الأعـرج عن أبى هريرة عن النبـى ﷺ قـال : « **مطل الـغنى ظلـم وإذا اتبع أحدكم على ملى فليتبع** » (٢).

وقال بعض أهل العلم : إذا أحيل الرجل على ملىء فاحتاله فقد بريء المحيل، وليس له أن يرجع على المحيل ، وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق .

وقال بعض أهل العلم : إذا توى (٣)مال هذا بإفلاس المحال عليه أن يرجع على

(١) تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٣٨٧ .

(٢) المطل : التسـويف وهو يحتـمل أن يكون معناه مطل المـدين الغنى الدائن ظلم أو مطل المدين الدائن الغنى ظلم والمليء ،الملى : الغنى .

(٣) توى : أى هلك .

الأول ، واحتجوا بقول عثمان وغيره حين قالوا : ليس على مال مسلم توى ، وقال إسحاق : معنى هذا الحديث : « ليس على مال مسلم توى » هذا إذا أحيل الرجل على آخر وهو يرى أنه ملى فإذا هو معدم فليس على مال مسلم توى [1] .

مؤلفاته :

١ـ كتاب « الجامع » . ٢ـ كتاب « العلل » وهو فى آخر جامعه .
٣ـ كتاب « التاريخ » . ٤ـ كتاب « الشمائل النبوية » .
٥ـ كتاب « الزهد » . ٦ـ كتاب « الأسماء والكنى » .

وأجلها هو الجامع .

جامع الترمذى :

هو أجل كتب الترمذى وأنفعها ، وهو يعتبر أحد الكتب الستة . وأحد الموسوعات الحديثية المشهورة ، وقد اشتهر هذا الكتاب بنسبته إلى مؤلفه فيقال : «جامع الترمذى » ويقال له أيضًا : « سنن الترمذى » والأول هو الأكثر .

ولم يتحرج بعض العلماء من إطلاق لفظ الصحيح عليه فيقولون : صحيح الترمذى ، وهو تساهل ومجازفة [2] كما ستعلم عن كثب .

ولما ألفه الترمذى عرضه على علماء عصره فحاز رضاهم روى عنه أنه قال : صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماءالحجاز ، والعراق ، وخراسان ، فرضوا به، ومن كان فى بيته فكأنما فى بيته نبى يتكلم .

منهج الترمذى فى جامعه :

لم يلتزم الترمذى فى جامعه تخريج الصحيح وحده بل ذكر الصحيح والحسن،

(١) كما يدلنا هذا المثال على حسن تصرف العقلية الفقهية الإسلامية فى النصوص وطريقة فهمها ، وبعد غورها ، وأصالة نظرها .
(٢) الباعث الحثيث ص ١٨ .

والضعيف ، والغريب ، والمعلل وأبان عن علته .

نعم قد التزم أن لا يخرج فى كتابه إلا حديثًا عمل به فقيه أو احتج به محتج ، وهذا شرط واسع فإنه على هذا خرج كل حديث بهذه المثابة سواء صح الطريق إليه أو لم يصح لكنه تكلم على كل حديث بما يليق بحاله .

وقد روى عنه أنه قال : جميع ما فى هذا الكتاب معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين : أحدهما حديث « أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف أو سفر » .

وثانيهما حديث « فإن عاد ـ أى شارب الخمر ـ فى الرابعة فاقتلوه » .

وهذا الذى قاله فى حديث شارب الخمر هو كما قال فهو حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه [1]، وأما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على تركه فقدذهب جماعة إلى جواز الجمع فى الحضر لمن لا يتخذه عادة وبه قال ابن سيرين وأشهب وحكى عن جماعة من الفقهاء وأهل الحديث واختاره ابن المنذر[2].

وأغلب الأحاديث الضعاف والمناكير التى وقعت فى كتابه إنما هى فى باب الفضائل ، والفضائل يتسامح فيها ما لا يتسامح فى الحلال والحرام .

ومما ينتقد عليه تخريجه أحاديث (المصلوب) و (الكلبى) وكلاهما متهم بوضع الأحاديث وهذا هو السر فى تأخر منزلة « جامع الترمذى » عن سنن أبى داود والنسائى . وإذا كان (جامع الترمذى) عليه فيه مؤخذات فله فيه خصائص وميزات .

---

(١) للشيخ أحمد شاكر رسالة فى الرد على القائلين بنسخه باسم [كلمة الفصل فى قتل مدمنى الخمر] [الناشر] .

(٢) انظر صحيح مسلم بشرح النووى ج ٥ ص ٢١٨ .

خصائصه ومميزاته :

قال مجد الدين ابن الأثير فى مقدمة كتابه (جامع الأصول) :

وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب ، وأكثرها فوائد وأحسنها ترتيبًا ، وأقلها تكرارًا وفيه ما ليس فى غيره : من ذكر المذاهب ، ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب ، وفيه جرح وتعديل ، وفى آخر الكتاب (العلل) قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها .

حديث ثلاثى للترمذى :

وقد علا الترمذى فى جامعه حتى صار بينه وبين النبى ﷺ ثلاثة رواة وذلك فى حديث واحد قال الترمذى فى جامعه :

حدثنا إسماعيل بن موسى قال حدثنا عمر بن شاكر عن أنس بن مالك ـ رضى الله عنه ـ قال : قال رسول الله ﷺ : « **يأتي علي الناس زمان الصابر منهم على دينه كالقابض على الجمر** »

ما انتقد على جامع الترمذى :

وقد انتقض بعض الحفاظ على الترمذى أحاديث ذكرها فى كتابه وعدوها من الموضوعات كالحافظ ابن الجوزى فى موضوعاته والإمام ابن تيمية وتلميذه الذهبى ، وجملة ما انتقده ابن الجوزى عليه ثلاثون حديثًا ، وقد نازعه فى الحكم عليها بالوضع الحافظ جلال الدين السيوطى حافظ مصر فى القرن التاسع الهجري.

وفى الحق أن كثيراً منهم فى الفضائل وأن منها ما يسلم الحكم عليها بالوضع لابن الجوزى ومنها ما لا يسلم له وأن هذه الأحاديث مما تختلف فيه أنظار العلماء فإذا كان المنتقد اعتبرها موضوعة فالإمام الترمذى لا يعتبرها كذلك ولا يكاد يوجد

إمام فى الحديث يذكر حديثًا موضوعًا وهو يعلم وضعه إلا مع التنبيه عليه ومهما يكن من شيء فهى أحاديث قليلة بالنسبة إلى ما اشتمل عليه الجامع من آلاف الأحاديث ، وهى لا تغض من قيمة الكتاب العلمية ، واعتباره من كتب الحديث المعتمدة ، وموسوعاته المشهورة .

شروح الجامع :

قد شرح سنن الترمذى علماء كثيرون منهم :

١ـ الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبيلى المعروف بابن العربى المالكى المتوفى سنة ٥٤٣ هـ [١] بفاس سماه « عارضة الأحوذى [٢] فى شرح سنن الترمذى » تكلم فيه على الرجال والأسانيد والغريب ، وذكر فنونًا من النحو ، والعقائد ، والأحكام والآداب والحكم والمصالح وقد أجاد فى ذكر توجيه الأقوال وأدلتها ، ولا سيما مذهب إمامه مالك ـ رحمه الله تعالى ـ كل ذلك فى عارضة قوية ، وبيان مشرق ، وأسلوب عربى رصين وهو مطبوع بمصر والهند .

٢ـ شرح الحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ سماه « قوت المغتذى على جامع الترمذى » ذكر فيه بين يدى الشرح مقدمة فى الجامع ومنزلته، واصطلاحاته ، وهو شرح وجيز اعتمد فيه على كلام من سبقه ولا سيما ابن العربى الملكى وقد طبع بالهند .

وهناك شروح أخرى منها ما هو مخطوط ومنها ما ضاع فى الفتن .

---

(١) هذا هو الذى ذكره ابن خلكان وصححه الذهبى وقال ابن النجار فى تاريخه: توفى سنة٥٤٦هـ.

(٢) قال ابن خلكان فى وفياته « ج٢ ص ٢٩٣ » : وأما معنى عارضة الأحوذى : فالعارضة القدرة على الكلام يقال : فلان شديد العارضة إذا كان ذا قدرة على الكلام ، والأحوذى الخفيف فى الشيء لحذقه ، وقال الأصمعى : الأحوذى المشمر فى الأمور القاهر لها الذى لا يشذ عليه شيء منها ، وهو بفتح الهمزة ، وسكون الحاء المهملة ، وفتح الواو وكسر الذال المعجمة ،وفى آخره ياء مشددة .

الإمـام النسـائى

٢١٥-٣٠٣هـ

نسبـه : هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام كما وصفه الذهبى فى تذكرته :

أبو عبد الرحمن أحمد بن على بن شـعيب بن على بن سنان بن بحر الخراسانى القاضى صاحب السنن وغيرها من الكتب القيمة .

كان إمام عصره فى الحديث ، والمقدم على أضرابه ، وفضلاء عصره .

مـولده :

وكان ميلاده بـ « نساء » سنة خمس عشرة ومائتين ، وقيل سنة أربعة عشرة

نشـأته وارتحـالـه :

وقد نشـأ بـ « نساء » [1]وعلى تربتهـا ترعرع ،وفى مدارسها حـفظ القرآن وتلق أصول العلوم على مـشايخ بلده ولم شب عن الطوق ، وبلغ مبلغ الشـباب حبب إليه الارتحـال فى طلب الحديث ولما يجاوز الخـامسة عـشرة من عمـره فارتحل إلى الحجاز ، والعراق ، والشام ، ومصر ، والجزيرة وسمع من علماء هذه الأمصار ، حتى برع فى علوم الحديث ، وتفرد بالمعرفة ، والإتقان ، وعلوم الإسناد .

مقامه بمصر ثم خروجه إلى دمشق :

وقد طاب له المقـام بمصر فاستـوطنه ، وكان يسكن « بزقاق القناديل » واسـتمر مقيـمًا بها إلى قبيل وفاته بعـام ، فخرج إلى دمشق وهناك حـدثت له حادثة كانت السبب فى استشهاده ، ذلك أنه سئل عما جاء فى فضائل معاوية- رضى الله عنه- وكأنهم كانوا يريدون منه أن يؤلف فى فضائله ، كما ألف فى فضائل على - رضى

(١) نساء : بفتح النون والسين المهملة وفى آخره همزة بلدة بخراسان خرج منها جماعة من الأعيان « وفيات الأعيان » .

الله عنه ـ فقال للسائل : ألا ترضى رأساً برأس حتى تفضل ، وقيل أنه قال : لا أعلم له فضيلة ، فما زالوا يدفعونه ، ويضربونه فى خصيتيه ، ويدوسونه حتى أخرجوه من المسجد وقد أشرف على الموت .

وفاته :

وقد اختلف فى موطن وفاته ، فقال الدار قطنى : إنه لما امتحن بدمشق ، وأدرك الشهادة قال : احملونى إلى مكة فحمل إليها وتوفى بها ، ودفن بين الصفا والمروة ، وكذا قال أبو عبد الله بن منده عن حمزة العقبى المصرى وغيره .

وخالف فى هذا الإمام الذهبى وقال : الصواب أنه توفى « بالرملة » [1]وهذا هو الذى جزم به ابن يونس فى تاريخه وقال به أبوجعفر الطحاوى وأبو بكر بن نقطة ، ومع أنه توفى بالرملة فقد دفن ببيت المقدس [2] وكانت وفاته سنة ثلاث وثلاثمائة (٣٠٣ هـ) .

روايته :

وقد أخذ الحديث عن شيوخ كثيرين من أعيانهم : قتيبة بن سعيد ، وقد ارتحل إليه وعمره خمس عشرة سنة ، وأقام عنده سنة وشهرين ، وإسحاق بن راهويه ، والحارث بن مسكين ، وعلى ابن خشرم ، وأبو داود صاحب السنن ، والترمذى صاحب الجامع وروى عنه كثيرون منهم : أبو القاسم الطبرانى صاحب المعاجم الثلاثة وأبو جعفر الطحاوى ، والحسن بن الخضر السيوطى ، ومحمد بن معاوية ابن الأحمر الأندلسى وأبو بكر أحمد بن إسحاق السنى وهو راوية السنن .

صفاته :

كان حسن الوجه ، مشرق اللون ، يضرب لونه إلى الحمرة وكان يؤثر لباس

(١) بلدة بفلسطين .

(٢) البداية والنهاية ج ١١ ص ١٢٤

البرود اليمـينية ، وكان مـجتهداً فى الـعبادة بالليل والنهـار ، ومواظبًا على الحج والجهاد ، وقد خرج مع أمير مصر غازيًا فوصفـوا من شهامته وشجاعته ، وإقامته السنن المأثورة فى فـداء المسلمين ، واحترازه من مـجالس الأمـير الذى خرج مـعه الشيء الكثير ، وهكذا فلـيكن العلماء ، ينشرون العلم والمعرفة فـإذا ما دعا داعى الجهـاد أسرعوا إلى تلبـية النداء ، وقد أخـذ نفسه بسنة نـبى الله داود يصوم يومًا ويفطر يومًا .

تحريه فى النقد وتشدده فى الرواية :

قد كـان النسائى شديد التـحرى عن الرجـال الرواة ، ومن المتشددين فى قـبول المرويات نقل الحـاكم أبو عـبد الـله عن الدار قطنى أنه قـال : أبو عبـد الرحـمن النسائى مقدم على كل ما يذكر بهذا العلم ـ علم الحديث ـ من أهل عصره ، وكان يسمى كتابه « الصحيح » .

وقال أبو على النيسابورى حافظ خراسان : حدثنا الإمام فى الحديث بلا مدافعة أبو عبد الرحمن النسائى ، وكان يقـول : للنسائى شرط فى الرجال أشد من شرط مسلم بن الحجاج .

والعبارة وإن كان فيها شيء من المبالغة تدل ـ ولا ريب ـ على شدة تحريه فى نقد الرجال ، وعلمه الحديث ، ومبالغته فى قبول الأحاديث .

فقهـه :

وقد جمع إلى حفظ الحديث ، والعلم بالرجال وعلل المرويات ،الفقه والفهم .

قال الدار قطنى فى النسـائى : « كان أفقه مـشايخ مصر فى عصـره ، وأعلمهم بالحديث والرجال » .

وقال الحاكم أبو عبد الله : « أما كلام أبى عبـد الرحمن على فقه الحديث فأكثر

من أن يذكر ، ومن نظر فى كتابه السنن له تحير فى حسن كلامه » .

وقد ذكر ابن الاثير الجـزرى فى مقدمة جامع الاصول أنه كـان شافعى المذهب وأن له مناسك ألفها على المذهب الشافعى رحمه الله .

مـؤلفـاتـه :

له مؤلفات كثيرة منها :

١ـ السنن الكبرى .

٢ـ السنن الصغرى وهى المسماة « بالمجتبى » .

٣ـ الخصائص .

٤ـ فضائل الصحابة .

٥ـ المناسك .

وأجلها هو كتاب السنن وسنخصه بالحديث .

سنن النسـائى

لم ألف الإمام النسائى كتابه « السنن الكبرى » أهداها إلى أمير الرملة فقال له: أكل ما فيها صحيح؟ فقال له : فيها الصحيح والحسن ، وما يقاربهما . فقال له: ميز لى الصحيح من غيره فصنف له كـتاب (السنن الصغري) وسماه «المجتبى»[1] من السنن ،وكتاب السنن مرتب على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن الأخري.

وقد تحوط النسائى غاية التحوط فى تأليف سننه الصغرى فمن ثم قال العلماء : أن درجة السنن الصـغرى بعـد الصحيـحين ؛ لأنه أقل السنن بعدهمـا ضعـيفًا ، ولذلك نجد أن الأحاديث التى انتقدها أبو الفرج ابن الجوزى على السنن الصغرى

(١) الباء الموحدة وبعضهم يقول : المجتنى بالنون والمعنى قريب .

وحكم عليها بالوضع قليلة جدًا ، وهى عشرة أحاديث ، وليس الحكم عليها بالوضع بمسلم له بل نازعه فيها السيوطى وخالفه فى كثير منها .

وفى سنن النسائى الصغرى الصحيح والحسن الضعيف ولكنه قليل ، وأما ما ذهب إليه بعض العلماء من أن كل ما فى السنن صحيح فتساهل وقول غير دقيق ، ولعلهم أرادوا أن معظمها صحيح .

وهذه السنن الصغرى هى التى عدت من الأصول المعتمدة عند أهل الحديث ونقاده ، وأما سننه الكبرى فكان من طريقته فيها أن لا يخرج عمن أجمع العلماء النقاد على تركه ، وإذا نسب إلى النسائى حديث فإنما يعنون روايته فى « السنن الصغرى » لا الكبرى ، اللهم إلا ما كان من صنيع بعض المؤلفين ، كما نبه على ذلك صاحب كتاب « عون المعبود شرح سنن أبى داود » حيث قال فى آخره :

واعلم أن قول المنذرى فى مختصره ، وقول المزى فى الأطراف الحديث أخرجه النسائى فالمراد به السنن الكبرى للنسائى ، وليس المراد به السنن الصغرى الذى هو مروج الآن فى أقطار الأرض من الهند ، والعرب ، والعجم وهذه السنن الصغرى مختصرة من الكبرى وهى لا توجد إلا قليلاً فالحديث الذى قال فيه المنذرى والمزي: أخرجه النسائى وما وجدته فى السنن الصغرى فاعلم أنه فى الكبرى ولا تتحير لعدم وجدانه ، فإن كل حديث فى الصغرى موجود فى الكبرى ، ولا العكس ، ويقول « المزى » فى كثير من المواضع أخرجه النسائى فى التفسير ، وليس فى «السنن الصغرى تفسير » .

وبعد فسنن النسائى من أجل كتب الحديث وأصوله الموثوق بها .

شروح السنن :

لم تحظ سنن النسائى بما حظيت به كتب الحديث المعتمدة الأخرى من الشروح، وقد أشار إلى ذلك الإمام السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ فى شرحه حيث قال فى

مقـدمته : وهو تعليـق على سنن الحافظ أبى عبـد الرحمن النسـائى على نمط ما علقته على الصحيحين ، وسنن أبـى داود ، وجامع الترمذى ، وهو بذلك حقيق إذ له منذ صنف أكثر من ستمـائة سنة ، ولم يشتهر عليه من شـرح ولا تعليـق ، وأشهر شروحه :

١ـ شرح الحافظ جلال الدين الاسيوطى وهو شرح لطيف موجز ، بل هو أقرب إلى التعليق سماه « زهر الربى على المجتبى » وقـد عنى فيه بضبط أسماء الرواة ، وشرح الألفاظ ، والغـريب ، وذكر بعض الأحكام والآداب التى اشتمـلت عليها الأحاديث وهو على وجازته مفيد .

٢ـ شرح الـشيخ العـلامة أبى الحـسن محـمد بن عـبد الهـادى الحنفى المشـهور بالسندى نزيل المدينة المنورة المتوفى سنة ١١٣٨ هـ قال فى مقدمته :

فهذا تعليق لطيف على سنن الإمـام الحافظ أبى عبد الرحمن أحمـد بن شعيب النسائى يقتصر على حل مايحتاج إليه القارىء والمدرس من ضبط اللغة ، وإيضاح الغريب والإعراب . وهو أوفى من شـرح السيوطى ، وله فيه اراء دقيـقة ، وقد طبع هذان الشرحان فى مصر والهند .

والطبعة المصـرية طبع فيها متن السنن والشـرحان فى كتاب واحـد وكان الفراغ منها عام ١٣١٢ هـ .

٣ـ شرح الشيخ العلامة سراج الدين عـمر بن على بن الملقن الشافعى المتوفى سنة (٨٠٤ هـ) وهو شـرح على زوائده على الصحـيحين وأبى داود والتـرمذى وهو يقع فى مجلد .

* * *

الإمــام ابن ماجه

٢٠٩ـ ٢٧٩ هـ

نسبـه ومولـده :

هو الإمام أبو عـبد الله محـمد بن يزيد بن مـاجه الربعى [١] القزوينى صاحب السنن وغيره من الكتب النافعة .

ولد سنة تسع ومـائتين ، وتوفى لثـمـان بقين من رمـضان سنة ثـلاث وسبـعين ومائتين وصلـى عليه أخوه أبو بكر ، وتولـى دفنه أخواه أبو بكر وعبـد الله وابنه عبد الله .

نشأته وارتحاله :

وقد نشأ مـحبًا للعلم والمعرفة شـغوفًا بالحديث وروايته ، وقـد ارتحل فى سبيل الحديث وجمعه ، وطوف بالبلاد فارتحل إلى العراق ، والحجاز ، والشام ، ومصر ، والكوفـة ، والبصـرة ، وغيـرها من الأمصـار والأقطار ، ولقى الكثيـرين من شيوخ الحديث .

وأئمة ، وذكراهم ، وأخـذ عنهم وسمع من أصحاب مـالك والليث - رحمهم الله تعالى ـ حتى غدا من أئمة هذا العلم النبوى الشريف .

(١) ماجه بتخفيف الجيم وسكون الهاء وهو الصحيح وعليه جمهور العلماء لا بالتاء كما زعم البعض ، وهو لقب والده لا جده كما قال صاحب القاموس « ج١ س ٢٠٨ » ونقل ابن كثير فى البداية والنهاية « ج ١١ ص ٥٢ » عن الخليلى أنه قال : يعرف يزيد بماجه مولى ربيعة وعلى هذا كان ينبغى أن يقال محمد بن يزيد ماجه لا « ابن ماجه » ولكن أغلب الكاتبين عنه قالوا : محمد بن يزيد بن ماجه والربعى نسبة إلى ربيعة قال ابن خلكان فى وفياته : وهى اسم لعدة قبائل لا أدرى إلى أيها ينسب المذكور .

« روايته » :

سمع الحديث من أبى بكر بن أبى شيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، وهشام بن عمار ومحمد بن رمح وأحمد بن الأزهر وبشر بن آدم وغيرهم من أجلة العلماء وروى عنه محمد بن عيسى الأبهرى وأبو الحسن القطان ، وسليمان بن يزيد القزوينى ، وابن سيبويه ، وإسحاق بن محمد وغيرهم كثيرون .

تقدير العلماء له :

قال أبو يعلى الخليلى القزوينى : ابن ماجه ثقة كبيرة متفق عليه ، محتج به ، له معرفة وحفظ ، ووصفه الحافظ الذهبى فى « تذكرة الحفاظ » بأنه الحافظ الكبير المفسر صاحب السنن ، والتفسير ، ومحدث تلك الديار ، وقال الحافظ الناقد ابن كثير فى « بدايته » : محمد بن يزيد (بن ماجه) صاحب كتاب السنن المشهورة ، وهى الدالة على عمله وعلمه ، وتبحره ، واطلاعه ، واتباعه للسنة فى الأصول والفروع .

مؤلفاته :

١ـ كتاب السنن الذى هو أحد الكتب الستة .
٢ـ تفسير القرآن الكريم ، وهو تفسير حافل كما قال ابن كثير .
٣ـ كتاب التاريخ وقد أرخ فيه من عصر الصحابة إلى وقته .

سنن ابن ماجه :

وهو أجل كتب ابن ماجه وأبقاها على مر الزمان ، وبه عرف واشتهر ، وقد رتبه على الكتب والأبواب ، وقد ذكروا أن عدة كتبه اثنان وثلاثون كتابًا ، وأن جمله أبوابه ألف وخمسمائة باب ، وجمله أحاديثه أربعة الاف حديث ، وهى مرتبة ترتيبًا فقهيًا، وقد أحسن وأجاد حينما بدأ كتابه بباب اتباع سنة رسول

اللهﷺ وساق فيه الأحاديث الدالة على حجية السنة ووجوب اتباعها والعمل بها.

منزلتها من كتب السنة :

من العلماء من جعل أصول كتب الحديث وينابيعه خمسة :

١ـ صحيح البخارى .

٢ـ صحيح مسلم .

٣ـ سنن أبى داود .

٤ـ سنن النسائى .

٥ـ سنن الترمذى .

ولم يضموا إليها سنن ابن ماجه ؛ لتأخر مرتبتها عنهم .

ومنهم من جعلها ستة بضم سنن ابن ماجه إليها ، وأول من عدها سادس الستة الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسى المتوفى سنة ٥٠٧ هـ فى كتابه «أطراف الكتب الستة» ورسالته « شروط الأئمة الستة » ثم الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى المتوفى سنة ٦٠٠ هـ فى كتابه «الإكمال فى أسماء الرجال» وتابعهما كثير من المتأخرين .

وإنما قدم هؤلاء سنن ابن ماجه واعتبروها سادس الستة ، ولم يعتبروا موطأ الإمام مالك هو السادس ـ مع أنه أصح منها ـ لكثرة زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة بخلاف الموطأ ، فإن أحاديثه ـ إلا القليل منها ـ موجودة فى الكتب الخمسة مندمجة فيها ، ومن العلماء من جعل موطأ الإمام مالك ـ رحمه الله ـ أحد الأصول الستة ، ولم يضم إليها سنن ابن ماجه .

وأول من فعل ذلك من المؤلفين أبو الحسن أحمد بن رزين العبدرى السرقسطى المتوفى حوالى سنة ٥٣٥ هـ فى كتابه « التجريد فى الجمع بين الصحاح » وتبعه

على ذلك أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير الجزرى الشافعى المتوفى سنة (٦٠٦ هـ) وسار على هذا أيضًا العلامة الزبيدى الشافعى المتوفى سنة ٩٤٤ هـ فى كتابه « تيسير الوصول » والحق أن الموطأ أعلى درجة من سنن ابن ماجه ، وأنه إنما لم يجعلوه من الستة للاعتبار الذى ذكرناه آنفًا .

درجة أحاديث السنن :

وسنن ابن ماجه ، فيها الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، بل والمنكر والموضوع على قلة ، وهى بالنسبة لكتب السنن الأخرى متخلفة عنها ؛ لكثرة الأحاديث الضعيفة التى فيها حتى قال الحافظ المزى : « إن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة فهو ضعيف » .

وكلام المزى غير مسلم ، فقد انفرد بأحاديث كثيرة وهى صحيحة كما قال الحافظ الكبير ابن حجر .

وقد ألف الحافظ شهاب الدين البوصيرى المصرى المتوفى سنة ٨٤٠ هـ كتابًا سماه « مصباح الزجاجة فى زوائد ابن ماجه » تكلم فيه عن كل حديث من تلك الأحاديث الزائدة على الكتب الخمسة بما يليق بحاله من صحة أو حسن أو ضعف أو وضع ، وصنيعه هذا يرد كلام المزى ويؤيد رأى الحافظ ابن حجر وفى الحق أن مرتبة سنن ابن ماجه دون مرتبة الكتب الخمسة وأنها أكثر كتب السنن حديثًا ضعيفًا ولا ينبغى الاستدلال بحديث انفرد به إلا بعد البحث والتحرى عن حاله فإن كان صحيحًا أو حسنًا احتج به وإلا فلا .

الأحاديث المنتقدة على سنن ابن ماجه :

قد انتقد بعض الحفاظ على ابن ماجه أنه يخرج عن رجال متهمين بالكذب وأنه قد ذكر بعض الأحاديث الموضوعة .

ومن هؤلاء الحافظ أبو الفرج ابن الجوزى فقد انتقده فى ثلاثين حديثًا وعدها من الموضوعات ، وقد نازعه السيوطى فى الحكم عليه بالوضع .

والحق أن ما يسلم منها لابن الجوزى كثير ، وبعض هذه الأحاديث مما أجمع النقاد على وضعه .

ومهما يكن من شيء فالأحاديث الموضوعة التى فيه قليلة بالنسبة إلى جملة أحاديث الكتاب التى تزيد عن أربعة آلاف حديث فهى لا تغض من قيمة الكتاب كأصل من أصول السنة ، وينبوع من ينابيعها ، والواجب كما قلت أن لا يؤخذ بحديث مما انفرد به إلا بعد البحث والتحرى عن رواته ، والتأكد من صلاحيته للاحتجاج به .

ثلاثيات ابن ماجه :

قد علا ابن ماجه فى بعض الأحاديث التى صار بينه وبين النبى ﷺ ثلاثة رجال وهى ما تعرف بالثلاثيات .

شروح السنن :

من أشهر شروح سنن ابن ماجه :

١ـ شرح الحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى (٩١١) هـ وسمى شرحه «مصباح الزجاج على سنن ابن ماجه» وقد جرى فيه على طريقته فى شرح الكتب الستة وهى الإيجاز والاقتصار على المهم .

٢ـ شرح الشيخ السندى المدنى المتوفى (١١٢٨) هـ ، وهو شرح وجيز ، اقتصر فيه على المهمات .

وقد طبع هذا الشرح على هامش متن السنن .

نتـائـج البحـث

وبعد : فقد وفينا بما وعدناك به ـ أيها القارىء الفاضل ـ من التعريف بالكتب الستة ومؤلفيها ، ولا نرى حرجاً بعد هذا المطاف الطويل بك من أن نصدع بهذه النتائج .

١ ـ أن تدوين السنة وإن كان بدأ بصفة عامـة فى آخر القرن الأول الهجرى ، إلا أن التدوين الخاص قد وجد قبل ذلك فى عصر الصحابة بل وفى عصر النبى ﷺ.

٢ ـ أن الصحابة فى العصر النبوى وبعـده والتابعين قد عنوا عناية فائقة بحفظ السنن ، والحفاظ عليـها فى صدورهم وعلى صفـحات قلوبهم ، ولا سيمـا أنهم كانوا ذوى آذان واعية ، وحوافظ قوية ، وأذهان حادة ، وقلوب مشرقة مضيئة ، ونفوس مستعدة لما يلقى إليها من قرآن أو سنة .

٣ ـ أنهم كما عنوا بحـفظ الأحاديث والسنن عنوا بتبليغهـا للناس لأنهم يعلمون أنها شرع واجب البلاغ ، وكانوا يبلغونها بلفظـها غالبًا فإن تعذر عليهم الأداء باللفظ أدوها بمعناها مع غاية التحوط من التزيد والاختلاق ، أو التحريف أو التغيير.

٤ ـ أن الأئمة الجامعين للسنة المدونين لها وإن كانت مهمتهم الجمع فقد كانوا يفقهون الأحاديث ويفهمونها ، ويعرفون مغازيها ومقاصدها ، وصنيعهم فى كتبهم الحديثية التى ذكرناها أكبر شاهد على ذلك .

وكانوا يقصدون بهذا الجمع الذى بذلوا فيـه الأعمار ، توجيه الأمة إلى العمل بسنة رسول الله ﷺ ، وإيقـافهـا على ما فيـها من أحكام وآداب ومواعـظ وأخلاق يصلح عليها أمر المجتمع ويستقيم بناؤه .

٥ ـ وأن الأئمة الجـامعين للسـنة عنوا ـ مع الجمع ـ بنقـد الأسانيـد والمتون ؛ فـقد شرحـوا الرجال ، وخبـروهم بمخبار النقـد الصحيح ولم يقـبلوا رواية راو إلا بعد أن تحروا عنه ، ووثقوا من دينه ، وعقله ، وعدالتـه ؛ وأمانته ؛ وكذلك عنوا بنقد المتون

نقدًا علميًا أصيلاً يمتاز بالتروى والاتئاد والتبصر لا بالتهجم ، والتسرع والدعاوى التى لم يقم عليها دليل .

وإذا كان الله سبحانه وتعالى قد تعهد بحفظ كتابه ، فقد قيض لسنة نبيه أئمة عدولا، ينفون عنها تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين .

٦ ـ أن كتب الحديث الستة تعتبر أهم الينابيع التى تستقى منها السنة ، وأن أصحاب هذه الكتب قد بذلوا أقصى ما يستطيعه الجهد الإنسانى فى البحث عن الحقيقة والتحرى عن الصدق .

ولسنا ندعى لهم العصمة فالعصمة إنما هى لله ولرسله ، وحسبهم فضلاً أنهم اجتهدوا فيما جمعوا ، وفيما صححوا أو ضعفوا ، وأنهم لم يدعوا وسيلة من وسائل الوصول إلى الحق إلا حصلوها ، فلهم كفاء ما قدموا من عمل الأجر الجزيل من الله سبحانه .

٧ ـ أن هناك كتبًا أخرى فى منزلة الكتب الستة أو تدانيها كموطأ الإمام مالك ، ومسند الإمام أحمد ، وصحيح ابن خزيمة وغيرها كثير فيها من الأحاديث الصحاح والحسان شيئ كثير جدًا .

فإذا كنا اقتصرنا على الستة فلشهرتها وعناية الناس بها شرقًا وغربًا ، وعسى أن تكون لنا عودة فى رسالة أخرى نعرف فيها بباقى كتب السنة والأحاديث .

هذا وإن كان ما قلته صوابًا فمن الله ، وإن كانت الأخرى فحسبى أن أردت الحق، وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب والحمد لله فى النهاية كما حمدناه فى البداية، وصلى الله على سيدنا محمد النبى العربى وعلى آله وصحبه وسلم ،،

أبو السادات

محمد محمد أبو شهبة

الفهــــرس

تم الجمع لدى إسلامية لخدمات الطباعة
١٧ ش قولة ـ عابدين ت : ٣٩٢٨٨٤١

شرح المختار

من صحيح مسلم بن الحجّاج

ألفه الدكتور الشيخ

محمد بن محمد أبو شهبة



مكتبة العلم

١٠ ش الشيخ على الغاياتى - خلف مسرح الجمهورية - القاهرة ت : ٣٩٠٩٨٣٩